

جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



خوصصة الأمن في العلاقات الدولية

- الشركات الأمنية الخاصة أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إشراف الدكتور:

محمود دريدي

إعداد الطالب:

تقي الدين بوشوشة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
سمية بلعيد	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
محمود دريدي	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا ومقررا
فتحي معيفي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2022 -2023

شكر وعرفان.

أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور

محمود دريدي

لقبوله الإشراف على هذه الرسالة

حيث قدم لنا النصيحة والتوجيه

طيلة إجراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة

الأفاضل بقسم العلوم السياسية

جامعة تبسة.

إليكم جميعا شكرا جزيلا.

الإهداء

إلى من قال فيهما الخالق عز وجل": ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما."

والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما.

إلى أخواتي الدكتورة بوشوشة إيمان، والدكتورة بوشوشة مسعودة

وأخي شمس الدين

إلى جميع زملائي في الدراسة

الملخص.

تتناول هذه الدراسة خصخصة الأمن في العلاقات الدولية، بالتركيز على الشركات الأمنية الخاصة كظاهرة من ظواهر خصخصة الأمن، فهنالك ضرورة لتجاوز مستوى التحليل الدولاتي إلى المستوى التعددي الذي يركز على الفواعل من غير الدول في تحقيق الأمن ويتجلى ذلك في الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية المعاصرة، ورأينا ذلك من خلال تتبع مسار نشأتها إلى الوصول لزيادة الطلب على خدماتها من طرف الدول والمنظمات، حيث أصبحت اليوم تفرض نفسها وبقوة.

ABSTRACT

This study deals with the privatization of security in international relations, focusing on private security companies as a phenomenon of security privatization, there is a need to go beyond the level of statist analysis to the multilateral level that focuses on non-state actors in achieving security, and this is reflected in the great role that these private security companies have become in contemporary international relations, and we saw this by tracing the path of their inception to reach an increase in demand for their services by states and organizations, where today they impose the mselves And strongly.

مقدمة

مقدمة

يعتبر الأمن من القضايا الكبرى التي اهتمت بها المجتمعات الإنسانية عبر الأزمنة، حيث احتلت فيه هذه القضية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية موقع الصدارة وبات من الواضح أن الدراسات التي تهتم بالأمن من حيث المفهوم والأسس والضمانات والأنواع هي خير ما يكفل التقدم للمجتمع.

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي تغيرات عميقة مست العديد من الجوانب، خاصة منه التطور الملحوظ الذي شهده حقل الدراسات الأمنية من خلال نشاط الفاعلين الأمنيين الجدد، فبعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يتمتع بسلطة احتكار استخدام العنف الشرعي، وتقوم بتوفير الأمن، وعليه فان فقدان هذا الاحتكار وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالحرب أو توفير شروط الأمن والاستقرار، هو إعلان عن تراجع دور الدولة، لصالح فواعل جديدة غير دولاتية ومجموعات عدة من الكيانات غير الحكومية، ومع تطور مظاهر العولمة أصبحت الساحة الدولية تخضع للسوق الحرة التي تتوفر على السلع والخدمات أين أصبح الأمن كذلك سلعة تباع وتشترى في سوق القوة الجديد، ونتيجة لذلك برز اهتمام كبير وواسع للدول والمنظمات الدولية بصناعة الأمن الخاصة.

وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام الخصخصة، تسمح بإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص في العلاقات الدولية، ظهرت الشركات الأمنية الخاصة كأحد ابرز الفاعلين جراء تغير معطيات الواقع الدولي، حيث أصبحت هذه الشركات من أهم الفاعلين من غير الدول على صعيد العلاقات الدولية، كما أضحت اليوم فواعل ديناميكية في إدارة عدد كبير من الحروب والنزاعات المسلحة في مناطق متفرقة من العالم بالإضافة إلى خدمات أمنية أخرى، ذلك أن دولا كثيرة ومنظمات دولية عدة تطلب الاستعانة بالخدمات العسكرية والأمنية التي تقدمها هذه الشركات بما فيها الأمم المتحدة.

لقد أصبحت الشركات الأمنية اليوم تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن، وازداد عددها بشكل كبير، كما ازداد الطلب على خدماتها، وتعتبر كل من شركة بلاك ووتر الأمريكية، وشركة فاغنر الروسية من أشهر الشركات التي تقدم خدمات أمنية وعسكرية سوء للدول أو المنظمات، ومن بين الخدمات التي تقدمها كل من شركة فاغنر وشركة بلاك ووت: عمليات حفظ النظام والأمن العام في الدول الفاشلة التي تعاني نزاعات داخلية وحروب أهلية، العمليات العسكرية والقتالية وغيرها.

وقدمت شركت فاغنر العديد من الخدمات بطلب من الدول مثل تواجدها في سوريا، بالإضافة إلى طلب خدماتها من السودان، بالإضافة إلى تواجدها في ليبيا بطلب من خليفة حفتر الذي لا يمثل الدولة بل يمثل ميلشيا، بالإضافة إلى تدخلها في أوكرانيا وبالتحديد منطقة باخموت، كما قدمت شركة بلاك ووتر الأمريكية العديد من الخدمات وكان أبرزها مساعدة القوات الأمريكية في احتلال العراق.

✓ أهمية الدراسة.

يكتسي موضوع الدراسة طابعا خاصا حيث يعالج واحدا من أهم مواضيع العلاقات الدولية بشكل عام، والدراسات الأمنية بشكل خاص.

بالنسبة للأهمية العلمية للدراسة تكمن في كونها تركز على إيجاد إطار نظري يتبنى خصخصة الأمن بالتركيز على الشركات الأمنية الخاصة، بالإضافة إلى معرفة أهم الفواعل الأمنية الدولية ومن غير الدول يضاف لذلك أهمية أخرى وهي التعرف على أبرز العوامل والخصائص التي تزيد من دافعية الارتقاء بدور هذه الكيانات المعنية بموضوع الأمن بآثارها العسكرية والاقتصادية والعسكرية.

أما على مستوى الجانب العملي فتزداد أهمية هذا الموضوع في وقت ازداد فيه استخدام العسكريين والأمنيين من القطاع الخاص في النزاعات المسلحة فالطلب كبير على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لأن مناطق عدم الاستقرار كثيرة حول العالم وذات طبيعة متنوعة.

✓ أهداف الدراسة.

- توضيح ماهية خصخصة الأمن وانتقاله من الدولة إلى الفواعل الخاصة، بالإضافة إلى إبراز الظروف والدوافع التي أسهمت في بروز الشركات الأمنية الخاصة.

- معرفة طبيعة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتأثيرها على دور الدولة في القيام بوظائفها، بالإضافة إلى تبيان المهام الرئيسية للشركات الأمنية الخاصة باعتبارها منظمات أمنية جديدة مهيكلة.

- إبراز تنامي دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الساحة الدولية وهو ما يساهم في خصخصة القطاع الأمني، ورؤية الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية الخاصة في المناطق التي توجد بها نزاعات.

- التطرق لأهم الشركات الأمنية الخاصة والتي تلعب اليوم دورا كبيرا في تقديم خدماتها للعديد من الدول وعلى رأسهم شركة فاغنر الروسية وبلاك ووتر الأمريكية.

✓ أسباب اختيار الموضوع.

لاشك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث فيه نذكر ما يلي:

1/ الأسباب الموضوعية.

- إثراء الحقل المعرفي والعلمي لحقل الدراسات الأمنية بأبحاث ودراسات جديدة بالإضافة إلى محاولة رصد تطور فواعل الأمن الخاص.

- أصبح دور الشركات الأمنية الخاصة واقعا ملحوظا في النظام الدولي الحالي، لذلك نحاول معرفة الإطار القانوني لعمل الشركات الأمنية الخاصة، خاصة وان عددها تزايد بشكل كبير في العالم، إضافة إلى احتلال الموضوع لموقع مهم في قلب النقاش الأكاديمي الراهن.

2/ الأسباب الذاتية.

- حكم التخصص العلمي بالإضافة إلى الرغبة الذاتية والميل الشخصي في تنمية مداركنا العلمية حول موضوع مرتبط بالأمن.

- ميول واهتمام بحثي بطبيعة المواضيع والقضايا التي تبحث عن علاقة الفواعل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي، وهنا نتحدث عن الفواعل الخاصة للأمن والدولة كفاعل أصلي لحفظ الأمن.

- مواكبة الموضوع للتطورات الدولية والإقليمية، فخصخصة الأمن عبر الشركات الأمنية الخاصة اليوم تعتبر من المواضيع الحديثة، لذلك تم اختياره.

✓ الدراسات السابقة.

يقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه ويمكن رصد أهم تلك الأدبيات التي تم استخدامها في متن الدراسة كما يلي:

1 دراسة للباحث حسن الحاج احمد علي:

دراسة تحت عنوان: خصخصة الأمن الدور التنامي للشركات لعسكرية والأمنية الخاصة، وصدرت عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تحت العد 123، بتاريخ 2007، وفصل الباحث فيها حول المدارس الفكرية لدراسة الأمن وتطورها وأسباب ودوافع خصخصة الأمن، بالإضافة إلى مجالات عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والآثار المترتبة على خصخصة الأمن، وخلصت نتائج الدراسة أنه على الرغم من هذا التوجه نحو خصخصة الأمن فإن دور الدولة سيبقى محوريا.

2 أطروحة للباحث محمد الصالح جمال:

أطروحة تحت عنوان: دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، صدرت عن جامعة قالمة، سنة 2019، وفصل الباحث في دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، أين ازداد الطلب على خدماتها من طرف الحكومات سيما التي تكون طرفا في نزاع مسلح وذلك من اجل القيام بخدمات كانت حكرا على الدولة، كما ركز على مناطق النزاع الإفريقية والتدخلات فيها من طرف هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وتوصل الباحث إلى أن هذه الشركات أصبحت تحل محل الدول في ضمان الأمن.

3 دراسة للباحثة آمنة عيساوي:

مقال تحت عنوان: خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة، صدرت في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، سنة 2021، وفصلت الباحثة في استحقاقية حيازة الدولة للقوة، حيث أن هذه الأخيرة بدأت في التنازل الإرادي عن حيازة القوة بتشكيلاتها التاريخية للقطاع الأمني الخاص، ممثلا في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وتوصلت إلى نتيجة مفادها تجاوز مستوى التحليل الدولاتي إلى المستوى التعددي الشبكي بالإضافة إلى أن القطاع الأمني الخاص تعمق في الدول الكبرى.

4 دراسة لمحمد بركات صعايده:

دراسة تحت عنوان: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، صدرت في مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، سنة 2022، وتم التفصيل في ازدياد ظاهرة تعاقد الدول مع الشركات الأمنية الخاصة للقيام بمهام تخص القوات المسلحة الوطنية في الدول المتعاقدة، كما تطرقت الدراسة للأسباب التي تؤدي إلى تطور دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لمستوى فاعل دولي غير حكومي من فواعل العلاقات الدولية، وتتبعت م ا رحل تطور هذه الشركات بالتركيز على خصائصها وعلاقتها التبادلية المصلحية بالدول.

✓ إشكالية الدراسة.

انطلاقا من عنوان الدراسة والذي هو خوصصة الأمن في العلاقات الدولية (الشركات الأمنية الخاصة أنموذجا) وبالتركيز على متغيرات الدراسة، فالدور المتنامي للشركات الأمنية الخاصة في العديد من مناطق الأزمات بالإضافة إلى طلب خدماتها من قبل الدول والمنظمات الدولية، وعليه نحاول صياغة الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كإطار لخصخصة الأمن في العلاقات الدولية؟

✓ الأسئلة الفرعية.

وللإجابة على هذا السؤال يمكن تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 ما هي محددات خصخصة الأمن في العلاقات الدولية الراهنة؟

2 ما تأثير الخصخصة الأمنية عبر الشركات الأمنية والعسكرية في العلاقات الدولية؟

3 ما هي الطبيعة القانونية لهذه الشركات وما هي ضوابط نشاطها؟

4 ما هي حقيقة الشركات الأمنية الخاصة كفواعل معقدة في الأمن الخاص؟

5 كيف تحقق الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) أهدافها من خلال الشركات الأمنية الخاصة؟

✓ فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1 تعقد الأمن في العلاقات الدولية، أفضى إلى البحث عن آليات جديدة غير الأمن الدولي التقليدي؟

2 تلعب الشركات الأمنية الخاصة اليوم دورا فعالا على الساحة الدولية، فهي تقدم خدمات أمنية وعسكرية متنوعة للدول والمنظمات الدولية.

3 توسع وتعمق الخصخصة الأمنية قلل من الاحتكار الشرعي للقوة عند الدولة، فأصبحت غير قادرة على تحقيق الأمن إلا بالاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة.

✓ الإطار المنهجي للدراسة.

استخدمنا في هذه الدراسة مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبع لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1 المنهج التاريخي.

يساهم المنهج التاريخي بتزويد الباحث في علم السياسة والعلاقات الدولية بمعلومات من شانها أن تفيده في تطور الأفكار السياسية وتحليلاتها وتساعدهم على تقييم تلك الأفكار كما أن التاريخ يسهل للباحث رؤية أعمق لمواقع أو نتائج الأحداث، كما انو يتبع الأحداث أو الظواهر الزمنية مند ولادتها إلى تحليلها، وهذه الرؤية التاريخية تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل في أي موقف، لذلك رأينا أنه من الضروري استخدام المنهج التاريخي لجمع المعلومات المتعلقة بالجذور التاريخية لتأسيس الشركات الأمنية الخاصة، وخاصة شركة فاغنر الروسية وبلاك ووتر الأمريكية لمعرفة مدى تأثيرها على الساحة الدولية.

2 المنهج المقارن.

هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في بيئات مختلفة، وعبر تحليل للاختلافات والتشابهات في موضوع أو أكثر. وعليه في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على هذا المنهج لمقارنة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ما قبل الحرب الباردة وما بعد أحداث 2001/09/11.

كما تم الاستعانة ببعض المقاربات التي نعتقد أنها ملائمة للمعالجة العلمية للدراسة.

1 المقاربة الشبكية.

فحوى هذا المنهج وجود شبكة من الفواعل التي تتفاعل فيما بينها على المستوى العالمي، حيث تتفاعل هذه الفواعل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي يترجم في سياق المنظمات غير الحكومية، فواعل القطاع الخاص الساعية للربح، والمجتمع المدني، وتجسد ذلك في هذه الدراسة بالتداخل في تحقيق الأمن بين الدولة كفاعل رسمي والشركات الأمنية الخاصة كفاعل خاص.

2 المقاربة القانونية.

تتكلم عن الوضع القانوني للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، حيث نحاول رؤية مدى التزامها ومخالفتها للقانون الدولي، بالإضافة إلى مسؤولية الدول الراعية لها.

✓ حدود الدراسة.

سنعرج على الحدود الزمنية والمكانية للدراسة لتحديد الضوابط التي يجب الالتزام بها.

1/ الحدود الزمنية.

تتمحور هذه الدراسة حول خصخصة الأمن عبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، رغم أن الظاهرة كانت موجودة من قبل إلا أنها بعد الحرب الباردة تطورت بشكل كبير على مستوى العلاقات الدولية وتعززت أكثر بعد أحداث 2001/09/11 لبروز الظاهرة الإرهابية.

2/ الحدود المكانية.

ستركز هذه الدراسة على ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العديد من الدول، وسيتم اختيار بعض النماذج لهذه الشركات الأمنية الخاصة ورؤية تدخلاتها في العديد من المناطق، خصوصا شركة بلاك ووتر في العراق ما بعد 2001/09/11، وشركة فاغنر الروسية ما بعد الربيع العربي وحرب أوكرانيا.

3/ الحدود العلمية.

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الأكاديمية وبالتحديد مجال العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص، متمثل في الإطار النظري حول خصخصة الأمن بالإضافة لدور الشركات الأمنية الخاصة.

✓ تبرير الخطة.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

- ✓ تطرقنا في الفصل الأول المعنون: **الإطار المفاهيمي والنظري لخصخصة الأمن**، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا المبحث الأول: للبحث حول **إعادة هيكلة الأمن**، للتعمق في مفهوم الأمن بأبعاده والى خصخصته، أما بالنسبة للمبحث الثاني: **تطور الأمن: من الدولة كراعية للأمن إلى خصخصة الأمن**، وتم التركيز على دور الدولة في تحقيق الأمن، ثم انتقال الأمن إلى فواعل أخرى لتحقيقه، أما المبحث الثالث كان حول: **الأطر النظرية لتفسير خصخصة الأمن**، وتطرنا لأهم النظريات المرتبطة به.
- ✓ أما الفصل الثاني والذي عنوانه: **مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي**، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى **بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة** حيث رأينا تاريخ نشأتها واهم تعريفاتها، كما عنون المبحث الثاني: **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كشركات تجارية**، حيث رأينا كيف أن خدماتها تقدم من اجل الربح المادي ولتحقيق أهداف تجارية، أما المبحث الثالث: **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أداة للسيطرة الإستراتيجية**، وتستخدمها القوى الكبرى لتحقيق أهدافها.

- ✓ أما بالنسبة للفصل الثالث: **نماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، المبحث الأول: **شركة فاغنر الروسية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**، وفصلنا في نشتها واهم تدخلاتها، أما المبحث الثاني: **شركة بلاك ووتر الأمريكية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**، ورأينا دورها في احتلال العراق، والمبحث الثالث والأخير: **تقييم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**.
- ✓ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لخصخصة الأمن.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لخصخصة الأمن.

انطلاقا من أهمية وقيمة الإطار المفاهيمي والنظري في مختلف الدراسات والأبحاث، سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح العناصر الرئيسية لهذا الموضوع، وبالتالي الاتجاه نحو محاولة ضبط المفاهيم الرئيسية لكل من الأمن وخصخصة الأمن، ومن ثم البحث في كيف انتقلنا إلى الخصخصة.

فقد شهد مصطلح الأمن تحولات وتغيرات عبر الكثير من المحطات فقد تم توسيعه إلى مجالات أخرى (العسكري، البيئي، الصحي .. الخ) كما تم تعميقه إلى مستويات أخرى (امن داخلي، إقليمي، دولي ..الخ) ثم مع تعدد الفواعل من غير الدول توجه مفهوم الأمن إلى الخصخصة.

لذلك سيتم تقسيم الفصل عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: إعادة هيكلة الأمن.

المبحث الثاني: تطور الأمن: من الدولة كراعية للأمن إلى خصخصة الأمن.

المبحث الثالث: الأطر النظرية لتفسير خصخصة الأمن.

المبحث الأول: إعادة هيكلة الأمن.

أدت نهاية الحرب الباردة، والتحولات في بنية النظام الدولي، وضعف الدول وعدم مقدرتها على الحفاظ على أمنها واستقرارها كأهم وظيفة أوكلت لها، وتزايد النزاعات الداخلية والإقليمية إلى تنامي سوق خصخصة الأمن، لذلك في هذا المبحث سيتم تناول تعريف الأمن واهم التحولات التي طرأت عليه، ثم التطرق لخصخصة الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن احد المفاهيم التي يصعب إيجاد تعريف لها نظرا لما يتميز به هذا المصطلح من ديناميكية وتغير، فالأمن لم تعد يقتصر على تامين الحدود فقط بل تعدى ذلك إلى مستويات أخرى وتوسعت قطاعاته ومجالاته، كما تطورت موازاة مع ذلك الدراسات الأكاديمية التي تهتم بالشؤون الأمنية. لذلك سيتم تناول تعريف الأمن من الجانب اللغوي والاصطلاحي.

أولا: التعريف اللغوي للأمن.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى وذلك راجع للعديد من العوامل التي يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

– **عدم الخيانة**: فالأمن والأمانة والمنة نقيض الخوف ولذا يقال امن فلان يأمن أمنا، وآمنا إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.

– **الحفظ**: فقد قيل أن الأمن، وهي جمع أَمين من الحفظة، والمفرد الحافظ وأصل الحفظ من خوف الضياع وقيل هو الحافظ الحارس والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء، والحفاظ عليه.

– **الطمأنينة والثقة**: فالرجل الآمن هو من يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، وأمن البلد هو من يطمئن به أهله، كما أن مؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظ.

---

[1] خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) ص 09.

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف والميم والنون والذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر الأصفهاني:" أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف". [1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن.

بالنسبة لتعريف الأمن اصطلاحا سوف يتم تناول أهم المفاهيم التي تدلل على تطور هذا المفهوم وتغيره خاصة المفاهيم التي جاء بها المفكرين.

يعد **مفهوم الأمن** من المفاهيم الصعبة التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وله أبعاد ومستويات متنوعة، وهو أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، حيث شهد هذا المفهوم ويشهد تطورا ملحوظا سواء في التعريف أو حتى في المستويات أو حتى الأبعاد، ففي السابق كان الأمن متمحور حول الدولة، أي أن الأمن هو غياب التهديد والمخاطر التي تمس بسيادة الدول وقدرة الدول على حماية حدودها الإقليمية عن طريق استخدام القوة العسكرية. [2]

ويشير **مفهوم الأمن** في أحد تعريفاته إلى: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة. [3]

إذن فالأمن ببساطة هو إبعاد التهديد عن الدولة مهما كان شكله بالإضافة إلى حماية السيادة والشعب من التدخلات الخارجية.

---

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] سليمان عبد الله الحربي،**" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 09.

[3] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية** رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010) ص 22.

وسوف نحاول عرض جملة من التعاريف التي أوردها العديد من المفكرين.

يعرفه **وولتر ليبرمان** الأمن بأنه:

" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[1] فليبرمان يعتقد بأنّ الأمة الآمنة هي القادرة على خوض الحروب إذّا لزم الأمر، أي أن الأمن هو مرادف لما تمتلكه الدولة من قوات عسكرية.

أما **أرولوند والفرز** عرف الأمن على أنه:

" الأمن موضوعيا بأنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم إذن فالقيم المركزية التي يجب أن تكون بعيدة عن التهديدات هي حماية الوحدة الترابية للدولة ". [2]

كما يعرف **باري بوزان** الأمن على انه:

" العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فان الأمن هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية". كما يقدم **باري بوزان** تعريفا أخر للأمن هو:" أنه مفهوم معقد ونسبي لتعريفه يجب الإحاطة بثلاث أمور على الأقل: بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في العلاقات الدولية"، وبالتالي فالأمن بمفهومه الحديث هو:" قدرة الدول على حماية نفسها ومجتمعها وأفرادها من أي تهديدات أو مخاطر قد تمس بهم بمختلف الوسائل التي تساهم في رد مختلف هذه التهديدات ومنه يمكن إبراز أبعاد الأمن". [3]

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] Marianne STONE , **"**Security According to Buzan: A omprehensive Security analysis**"**, Groupe d’Etudes et d’Expertise “Sécurité et Technologies” GEEST-2009, P19.

[3] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 09.

ومن خلال هذه التعاريف يتبين أن مفهوم الأمن التقليدي ركز على الجانب العسكري في تحقيق الأمن ودرء التهديدات، كما أن التهديدات كانت تتمحور حول التهديدات الآتية من الخارج من جانب الدول والتي تمس الحدود الإقليمية للدول، كما يعتبر كل والفرز وبوزان أكثر المفكرين تعمقا في المجال الأمني وما قدماه من تعريف للأمن يعتبر الأكثر شمولية ووضوحا من بين العديد من التعاريف الأخرى.

مع التغيرات والتحولات الحاصلة في النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور نظريات بديلة عن النظريات التي كانت سائدة ومهيمنة على حق العلاقات الدولية، ظهرت معها أصوات جديدة تدعوا إلى لبديل عن مفهوم الأمن وكان على رأسهم كين بوث الذي وصف الأمن بأنه عملية انعتاق أو تحرر.

فعملية التحرر تلك وصفها كل من بوث Booth وويلر Wheeler بأنه:

" لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"، وهنا تشكل هذه النظرة طرحا مغايرا واعتبار الأمن عملية تحرر من كل ما يمكن له أن يهدد حالة الاستقرار الموجودة. [1]

ويعرف كين بوث في كتابه الأمن العالمي الأمن بأنه انعتاق كما يلي:

" كخطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حمية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية التوافق مع حرية الآخرين. انه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم، فالانعتاق إذا هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الإنسانية. " [2] إذن فان الانعتاق نظريا هو الأمن، وعليه فالأمن وسيلة والانعتاق غاية، بالإضافة إلى أن الفقر والمرض والاستبداد السياسي وندرة الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية كلها تدخل ضمن المهددات للأمن وليست القوة العسكرية فقط.

وبناءا على التعاريف السابقة نصل إلى التمييز بين نوعين من التعاريف، تعاريف تقليدية وأخرى حديثة فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء

---

[1] رابح زاوي، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019) ص 04.

[2] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 153.

ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية والعسكرية. أما التعاريف الحديثة فارتبطت بالتحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة إذ تقترب من الأمن اقترابا تعدديا سواء على مستوى الفواعل الأمنية (الدول، الفرد المجتمع) أو التهديدات الأمنية (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية) [1]

إذن فالأمن بدأ مع الدولة القومية لحمايتها من التدخلات الخارجية العسكرية للدول الأخرى، وصولا إلى تحقيق امن الأفراد وتحررهم من كافة التهديدات التي يتعرضون لها.

المطلب الثاني: خوصصة الأمن في العلاقات الدولية.

يعتبر التوجه نحو الخصخصة أمرا حديثا وذلك راجع للتطور والتغير الكبير الحاصل في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

أولا: تعريف خصخصة الأمن.

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت خصخصة الأمن فهذه الأخيرة تعتبر احدث ما وصل إليه قطاع الأمن، لذلك سنحاول وضع أهم التعريفات لتوضيحها.

هي توجه قوم فيه الدول بتحويل جزء من مهامها الأمنية أو العسكرية إلى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجأ فيه الأعمال والكيانات الأخرى وحتى الأفراد إلى المنظمات الخاصة لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، بمعنى آخر تشير خصخصة الأمن إلى: "مجموعة من الأنشطة والخدمات والإجراءات والوسائل التي تهدف إلى حماية الممتلكات أو المعلومات أو الأفراد، والتي تقدم ويركز عليها ضمن إطار السوق الخاص. ويمكن أن تأخذ خصخصة الأمن أشكالا متعددة مثل التعاقد الخارجي والتعاقد من الداخل، وتعاقدات الإدارة والإيجار طويل المدى. [2]

---

[1] رضا دمدوم،" قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: **حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 29، 30 افريل 2008، ص 06.

[2] حسن الحاج احمد علي، "خصخصة الأمن الدور التنامي للشركات لعسكرية والأمنية الخاصة "، **دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 123، (2007) ص 16.

كما يشير مصطلح "خصخصة الأمن" إلى الخدمات الأمنية المقدمة إلى العملاء على اختلاف طبيعتهم من قبل وكالات أو شركات تنشط باستقلالية يفترض أن تكون تامة عن إرادة الحكومات، وتشير "**ميشال سمول**" إلى أن الأمن المخصص اليوم هو في الأساس إشارة إلى صناعة حصرية ومكتفية ذاتيا بعيدة عن إرادة الدولة وتتاجر في الخدمات المهنية العسكرية والأمنية والمعدات والتدريب والخدمات اللوجستية، وقد تم تسهيل نموها من خلال الرغبة في تقليل العبء الذي تتحمله مؤسسات وأجهزة الدولة لحماية مواطنيها، أصبحت هذه الجهات الفاعلة أطرافا فاعلة في قطاع الأمن بعد الحرب الباردة، لذلك يفضل البعض استخدام مصطلح صناعة الأمن عند الإشارة إلى خصخصة الأمن إنها صناعة تعمل علانية في السوق العالمية، وهي منظمة بالكامل تحت إدارة خبراء محترفين يعملون في إطار شركات ربحية. [1]

كما يرى موبوتو أن خصخصة الأمن: " تنطوي على التنازل عن سيادة الدولة في مسائل القانون والنظام وفي حل النزاعات المسلحة، وهو يعني خصخصة جزء من مسؤوليات الدولة والعقد الاجتماعي لتوفير الحماية للأفراد والمجتمعات وممتلكاتهم، ... وذلك راجع لعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها الدستوري بتوفير الحماية.

ومن خلال خصخصة الأمن واستخدام العنف وإخراجه من مجال الدولة وإعطائه للمصالح الخاصة يتم تعزيز تفكيك الدولة في هذه المجالات إلى كيانات أخرى خاصة، في حين تحاول مجموعات كهذه إعادة بناء الدولة من اجل ضمان الاستقرار والأمن الكافي للنشاط الاقتصادي فإنها تزيل أيضا سيطرة الدولة على العنف والحرب.

ويقول من زاوية المعارضة يواكيم بيرندتسون: حقيقة أن سيطرة الدولة على الأمن تتغير لكن لا تعني دائما تدهورا، بدلا من ذلك ما يمكن ملاحظته هو أن خصخصة الأمن في ظل ظروف معينة أدت إلى زيادة المرونة والوظائف بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. [2]

---

[1] عبد الحليم غازلي،" الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا: الخلفيات والمحاذير "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34، العدد 01 (2020) ص، ص 604، 605.

[2] سامية بن حجاز ، **حوكمة عملية بناء السلام: دور الشركات الأمنية الخاصة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020) ص 102.

يتضح بعد السوق في كل التعريفات التي تحمل كلمة (خاص) وينطبق هذا المجال على الأمن ضمن مفهوم حاضر واقعيا في مقابل ذلك قليل الرواج أكاديميا، انه مفهوم الخصخصة الأمنية التي تقوم على تحويل الدولة جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجا فيه الأعمال والكيانات الأخرى وحتى الأفراد، إلى الشركات الخاصة لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، أو عجز مؤسساتها الأمنية على أداء مهامها. [1]

ثانيا: إستراتيجية خصخصة الأمن.

تتضمن إستراتيجية الخصخصة الأمنية مجمل عمليات تحويل الأصول أو تقديم الخدمات من الحكومة أو هيئات الخدمة العامة (على غرار الأمم المتحدة) إلى الأفراد، فهي تشير وفقا لذلك إلى مجموعة من الأنشطة والخدمات والإجراءات والوسائل التي تهدف إلى حماية الممتلكات والمعلومات أو الأفراد والتي تعمل ضمن إطار القطاع الخاص. تأسيسا على ذلك ننطوي الخصخصة على ترتيبات رسمية ومؤسسية بين الدولة والجهات الفاعلة الخاصة، في هذه الحالة فإن الشركات الأمنية والعسكرية في الواقع تقدم الخدمات بالنيابة عن الدولة والوسطاء للدولة والمستفيدون هم مواطنو الدولة كما هو الحال في قطاعات مثل الرعاية الصحية وتعد الخصخصة في قطاع الأمن جديدة نسبيا، كما تتخذ الخصخصة العديد من الأشكال بدءا من التعاقد الخارجي، التعاقد من الباطن مع وكيل خاص لأداء الخدمات مقابل ربح أو بدون ربح ثم عقود الإدارة وحق الامتياز، وصولا إلى بيع الأصول أو تأجيرها وإضفاء الطابع التجاري على الخدمات العامة. [2]

عموما يمكن رصد إستراتيجيتين مختلفتين فيما يتعلق بعملية الخصخصة وفق وصف أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفاد "**يانوس كورناي**":

1/ إستراتيجية التنمية العضوية: ترتكز هذه الإستراتيجية على ضرورة خلق الظروف الملائمة لتطور القطاع الخاص من الأسفل إلى الأعلى ومن خلال إبلاء الاهتمام للاعتبارات الاجتماعية وتطور الطبقة الوسطي باعتبارهما أمورا ضرورية لترسيخ الرأسمالية.

---

[1] آمنة عيساوي، " خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2021) ص 489.

[2] سامية بن حجاز، **مرجع سابق**، ص 102.

2/ إستراتيجية الخصخصة المتسارعة: تقوم هذه الإستراتيجية على القضاء السريع على ملكية الدولة من خلال تنازل الدولة عن القطاعات المملوكة لها، كما تؤكد هذه الإستراتيجية على الاعتبارات الأخلاقية من خلال تركيزها على أسلوب الإنصاف في حصول كل مواطن على حصة متساوية من الممتلكات السابقة للدولة.

ويبين الأستاذ كورناي الآثار السلبية للإستراتيجية الأخيرة ومزايا الإستراتيجية الأولى في محاولة للمفاضلة بين الإستراتيجيتين في قوله: أن التحول نحو الخصخصة يجب أن يكون عملية عضوية، ويجب أن ينصب الاهتمام على التثبيت والاستقرار والاستدامة وليس على السرعة. [1]

تأسيسا على ذلك يمكن رصد حدود خصخصة الأمن من خلال تحديد الوظائف الحكومية المتأصلة فعلى مستوى جميع دول العالم هناك مجموعة واسعة نسبيا من الآراء المتعلقة بالوظائف الأساسية للدولة الديمقراطية، بدءا من مفهوم الدولة الحارسة وصولا إلى دولة الرفاه ونتيجة لذلك بينما يتم التركيز في بعض البلدان على حماية مجموعة من المهام الحكومية المتأصلة التي من المفترض أن تنفذها السلطات العامة فقط تؤكد البلدان الأخرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على عدم حاجة السلطات العامة للاحتفاظ ببعض الوظائف ولكن بدلا من ذلك لتبرير تمريرهم إلى الحكومة في المقام الأول، لذا برز تعريف الوظائف الحكومية بطبيعتها ليس باعتباره مجالا للحماية بل كاستثناء للدفع أكثر نحو تعميم الخصخصة. [2]

---

[1] سامية بن حجاز، **مرجع سابق**، ص، ص 103، 104.

[2] **المرجع نفسه**، ص 104.

المبحث الثاني: تطور الأمن: من الدولة كراعية للأمن إلى خصخصة الأمن.

التحولات الأمنية التي حصلت عقب نهاية الحرب الباردة، انعكست على الأدوار الأمنية والعسكرية للدولة الوطنية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تمارس الاحتكار في استخدام وتوفير القوة الشرعية والأمن، تغير الوضع لنكون أمام فاعلين جدد أصبحوا قادرين على الاستيلاء على الوظائف الكلاسيكية للدولة الوطنية.

المطلب الأول: تراجع دور الدولة في توفير الأمن.

كانت الدولة هي التي ترعى الأمن لكن مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة وانتشارها بشكل كبير لم تعد الدولة قادرة على حفظ الأمن وحدها لذلك ظهرت فواعل أخرى تحفظ الأمن، يطلق عليها الفواعل الغير الدولية.

أولا: الدولة واحتكار القوة المشروع.

عالجت الأفكار السياسية الأولى ضرورة الأمن للإنسان، من خلال معالجتهما لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استقراره، فكتب سن تسو في كتابه فن الحرب شارحا ضرورة الأمن وشروط تحقيقه مع تركيزه على الشروط الإستراتيجية العسكرية، وفي الحضارة اليونانية التي اتخذت فيها الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا، اشترط الفلاسفة اليونانيون، لوجود مجتمع متحضر وآمن، ارتباطه بالإطار السياسي الذي يجعل منه دولة مدينة ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر الآمن هو وحده إنسان دولة المدينة ومواطنها. كما أعطت من جهتها المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الإمبراطورية الرومانية طابعا عالميا للأمن تناسبا والطبيعة العالمية للدول الإمبراطورية، كما ربطته بالاستقرار الداخلي للدول، أما في الحضارة الإسلامية، ارتبط الجانب الأساسي لمفهوم الأمن ومتطلباته وتطبيقاته في البداية، بالدفاع عن العقيدة الدينية، ثم مع قيام الدولة الإسلامية في المدينة وتوسعها تطور المفهوم الأمني الإسلامي وتطبيقاته ليشمل نشر الإسلام وبذلك أصبح يكسب طابعا عالميا، وينطبق ذلك أيضا على مفاهيم الأمن في العالم الأوروبي بعد اعتناق مجتمعاته وأنظمتها الحاكمة للمسيحية، ليصبح نشرها والدفاع عنها، أحد شروط الأمن ومتطلباته في العالم المسيحي الغربي. [1]

---

[1] عبد الله محمود مسعود، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية** (ليبيا: دار الكتب الوطنية 2006) ص، ص 17، 20.

التسليم بحداثة موضوع الأمن في الدراسات العلمية على اختلاف تخصصاتها لا يحجب حقيقة قدم الأمن، كظاهرة إنسانية ارتبط ظهورها بأبسط أشكال التجمعات البشرية، أما بظهور الأنظمة السياسية وامتداد وظائفها لتشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وأنشطتها، قد اكتسب الأمن مضمونا سياسيا وهذا ما تجلى واضحا بنشأة الدولة القومية في أوروبا مع معاهدة وستفاليا سنة 1648. [1]

فالدولة عند **ماكس ويبر** تنظيم إجباري على إقليم معين، تحتكر فيه السلطة القوة الشرعية لممارسة اختصاصاتها ذات الطابع الإلزامي والمستمر، ويرجع استخدام مؤسسات أو أفراد آخرين للقوة على إقليم الدولة إلى الحدود التي تسمح بها السلطة الشرعية هذا على مستوى العلاقات السياسية والاجتماعية الداخلة في إقليم الدولة. دوليا، هيمن على العلاقات الدولية تفسير اعتماد الدول في تحقيق أمنها على ذاتها، لأنها لا تثق في حسن نوايا الدول الأخرى لذلك تعتمد في أمنها على جيوشها الوطنية التي تتكوّن من مواطنها، وتتمثل مهمة هذه الجيوش في درء المخاطر الخارجية التي تتهدد وحدة البلد وتعمد الدول إلى أن تكون جيوشها قوية حتى تردع الدول الأخرى عن مهاجمتها أو كي تنتصر في الحرب إذا فشل الردع، لذلك توجد في حسابات الدول علاقة طردية بين زيادة أمنها وزيادة قوة جيوشها كلما كانت الجيوش قوية ارتدعت الدول المعادية عن مهاجمة الدولة. ولعل مفهوم القوة في أحد أهم التصورات السائدة يقع ضمنه: (قوة الجيش والمعدات وإستراتيجية الموقع والتخطيط الاستراتيجي) وكل هذه المعاني ارتبطت بتصورات الحرب والانتصار تاريخيا. [2]

لقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز "توماس هوبز" بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حرياتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم. [3]

---

[1] عبد الله محمود مسعود، **مرجع سابق**، ص ص 17، 18.

[2] آمنة عيساوي، **مرجع سابق**، ص، ص 491، 492.

[3] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986) ص، ص 52، 54.

ثانيا: التغير في طبيعة التهديدات الأمنية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل هيئة الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن والجمعية العامة وسعيها لإقرار السلم والعدل والاستقرار العالمي، بدأت في الظهور مفاهيم جديدة للأمن بسبب تنوع التهديدات التي تواجه كيانات الدول وفي نفس الوقت لم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافيا لمواجهتها أو الحد من تداعياتها بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف فالتصاعد الملحوظ في التهديدات الأمنية من غير الدول مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والانتشار عزز الانطباع بأن الأمن يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال تدابير فردية وليس جماعية، علاوة على ذلك فقد ساهمت هذه التهديدات في تقويض فكرة أن الدول قادرة على ضمان أمن مواطنيها لذلك يجب ان تجد فواعل جديدة للمساعدة. [1]

إذن فتوسيع مفهوم الأمن ما هو إلا نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات العسكرية، أي انتقال التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد غير تقليدي، بعبارة أخرى تهديدات غير واضحة المعالم وهي لا تصدر من الدول بل هي تهديدات مجهولة المصدر، تعرف هذه التهديدات بالتهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وتميزت التهديدات اللاتماثلية بمجموعة من الخصائص هي: أنها من طبيعة غير عسكرية، وتصدر عن فواعل غير دولية. كما يمكن القول أن التحولات التي مست موضوع الأمن قد أحدثت تغييرا على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية حيث انتقلت التهديدات من تهديدات عسكرية صلبة تمس الدول كوحدات تحليل، إلى تهديدات لينة تمس القطاع الاقتصادي، البيئي، المجتمعي والسياسي مما يستدعي كذلك إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها. [2]

---

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط: بين الفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020) ص 174.

[2] لينذة عكروم، **تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، (الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011) ص، ص 30، 32.

إن التحديات الرئيسية في القرن 21م تتطلب أكثر من التنسيق نتيجة صعوبة حلها على المستوى الوطني مما يفرض اللجوء للرؤية العالمية الشمولية وفق نظام رقابي توجيهي مؤسساتي متعدد الأطراف يتناسب مع نطاق حجم وطبيعة التحديات نفسها، وأثبتت الدراسات الحديثة أن المشاكل الحالية تحمل صفة العالمية في ظل التحولات القيمية، الاقتصادية، السياسية وتحديات العولمة التي زادت من حدة التشرذم، وهو ما فرض ضرورة البحث عن نظام خاص لتجاوز التناقضات النظرية في العلاقات الدولية من جهة، ومعالجة طبيعة التهديدات الأمنية الحديثة من جهة أخرى، حيث كانت العمليات السياسية العالمية المعقدة والانتقال من البعد المالي إلى البعد الإيكولوجي، غياب الفعالية والمساءلة، اندماج الدراسات الأمنية بالدراسات التنموية، امتدادات الهجرة الجماعية، تفشي الإيديولوجيات السياسية، من بين أبرز أسباب إعادة النظر في تبني حلول فعالة لتجاوز هذه التحديات المتنامية في إطار طرح جديد في مضمونه، من هذا المنطلق قام المجتمع الدولي بالبحث عن حلول فعالة للمشاكل العالمية من منظور حوكماتي باعتماد مقاربة متعددة المستويات تقحم المجتمع المدني العالمي والمحلي باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة تعتمد على فتح مجال الحوار بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية لتحقيق الأمن عبر التشارك المتعدد الأطراف.[1]

إذن من خلال بروز التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت الدولة غير قادرة على مواجهتها وحدها، لذلك هنالك العديد من الفواعل الأخرى من غير الدول التي أصبحت تواجه أو تساعد في مواجهة هذه التهديدات لذلك سيتم التفصيل في هذه الفواعل في المطلب القادم.

المطلب الثاني: الفواعل غير الدولاتية في المجال الأمني.

لقد ازداد عدد الفواعل من غير الدول بشكل كبير، وسوف نرى دور هذه الفواعل ثم رؤية دورها في المجال الأمني.

أولا: الأدوار الجديدة للفواعل غير الدولاتية.

لقد خلفت نهاية الحرب الباردة ردود أفعال كبيرة لدى صناع القرار من جهة ومنظري العلاقات الدولية من جهة أخرى، كما تسببت في حدوث تحولات هامة تتمثل في تزايد الفواعل الدولية: ويقصد بالفاعل أي

[1] آمال بلغالم، **الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الاثنية عبر الحدودية**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022) ص 43.

كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية، كما أن استعماله يتضمن الإشارة إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور في الوقت الراهن، فالبابا والأمين العام للأمم المتحدة وشركة بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي كل هؤلاء فاعلون، تؤكد أغلب الدراسات تراجع مكانة الدولة من خلال مزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات، فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية، أما من الأسفل فان الضغط يتمثل بالثقافات الفرعية والجماعات الهوياتية الضيقة، كما أن تعدد الفواعل في عالم ما بعد الحرب الباردة ساهم في تفعيل النقاش النظري حول مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ومدى إمكانية إشراك فواعل أخرى من غير الدول، كالمؤسسات والمنظمات الدولية التي صارت تؤدي أدوارا فاعلة على المستوى الدولي، فمثلا "كيوهان" و"ناي" أكدوا على الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة كما أكدوا على ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المنظمات، وهذا ما تجسد من خلال الأطر النظرية لكل من نظرية الاعتماد المتبادل والليبرالية المؤسساتية. [1]

تلك النظرة الأكثر تعقيدا للعلاقات الدولية مردها إلي ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي فقد تمكنت الفواعل غير الدولاتية من الاضطلاع بأدوار وظيفية جديدة إلى جانب الدولة وذلك غالبا عن طريق إضعاف سلطتها على إقليمها وممارستها للوظائف المنوط بها من أجل خلق أنماط تساوميه تجعل الدولة تقر بشراكاتهم في ممارسة تلك الوظائف، إن أبرز تجليات دور الفواعل غير الدولاتية نجده فيما يلي: [2]

– التحول من مساومة الدولة إلى الشراكة في وظائفها ما يمكن تسميته "الاختراق الموازي" أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط بل يلعبون قوة موازية من حيث القوة والقدرة على التأثير.

– تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين عبر الدول، إذ استثمر أولئك الفاعلون معطيات العولمة خاصة وسائل الاتصال في دعم انتشار أفكار عبر الحدود فثمة اتجاه عالمي في المقابل يتعامل مع الموجة الجديدة من

[1] لبنى جصاص،" المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "، الحوار المتمدن، العدد 2837، 2012، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931 تاريخ التصفح: 2023/03/10.

[2] خالد حنفي علي،" ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول "، 2015، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:978732feid:7520 تاريخ التصفح: 2023/03/10.

الفاعلين من غير الدول بمنطق الاحتواء، وإضفاء الشرعية عليهم في العلاقات الدولية نظرا للفرص المتاحة لهم في ظل العولمة من العمل، كما أن استعانة الدول بهم يسمح لها بالتهرب من القيود السياسية والقانونية في كثير من الأحيان وذلك عن طريق الاستفادة من المصادر الخارجية للجهات الفاعلة غير الحكومية في أداء متطلبات المصلحة الوطنية.

ثانيا: تعدد الفواعل غير الدولاتية الأمنية.

يرى بعض الباحثين أن السبب الرئيسي لخصخصة الأمن مرتبط بنهاية الحرب الباردة، فاعتبار أن الدولة هي الوحدة الأساسية لتحصيل المصلحة مثل تحديا مع نهاية الحرب الباردة، وانطلاقا من ذلك أصبح للفواعل غير الدولاتية دور ملحوظ في المجال الأمني، وبعد نهاية الحرب الباردة نجد أن طبيعة وخصائص الحروب بشكل عام قد تغيرت وأدت إلى تنامي ظاهرة خصخصة الأمن، بالتالي ظهور نوع جديد من الحروب والتي هدفها هو حماية مصالح بعض المجموعات من قبيل الجماعات المتمردة، الميليشيات والجماعات الإجرامية بدلا من الدول والتي بدورها أصبحت تستخدم الفواعل الأمنية الخاصة. [1]

بالنظر إلى ما سبق من الأسباب المتعلقة بنهاية الحرب الباردة، هي أن الدول لم تعد باستطاعتها أن تكون تابعة للقوى الكبرى من اجل إنهاء الأزمات الداخلية وتوفير الأمن الخارجي لتلك الدول، لذلك وجدت هذه الأخيرة نفسها من دون وسائل وإمكانيات من اجل أن حماية نفسها بشكل كاف، وعلاوة على ذلك فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تقليص نفقات الحكومات في المجال الأمني والدفاعي وما تبعه من تخفيض في الموظفين الأمنيين الرسميين، والذي كانت نتيجته وجود عدد كبير من الرجال الذين يمتلكون خبرات أمنية لا يشتغلون في مجالهم بحكم تسريحهم من طرف حكوماتهم، فهؤلاء الأمنيين البطالين أصبحوا يبحثون عن وظائف أمنية لدى حكومات أجنبية غير حكوماتهم، حيث تزامن ذلك مع ظهور تهديدات أمنية جديدة طارئة وبروز مصادر جديدة للفوضى في النظام الدولي والتي كانت بالطبع نتيجة نهاية الحرب الباردة، وعجز الدول عن استخدام المصادر الرسمية الأمنية في حماية أقاليمها من مختلف أشكال الفوضى واللانظام. [2]

---

[1] محمد الصالح جمال، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة** أطروحة دكتوراه، (جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019) ص، ص 28.

[2] **المرجع نفسه**، ص، ص 28، 29.

ترى الأستاذة "أفنت Avant" أن نمو سوق الأمن الخاص هو أمر هام، فخصخصة الأمن من الممكن أن تضعف سيطرة الدولة على استخدام العنف، أو ربما أيضا قد تسهم خصخصة الأمن في تحسين أو تطوير سيطرة الدولة على استخدام العنف، و"ماكس فيبر" بالغ في إعطاء دور كبير للدولة في احتكار استخدام القوة القهرية/العنف لأن دور الفواعل الأمنية الخاصة في المجال الأمني قد تزايد فعلا في العقدين الآخرين فالدور قد توسع وأصبح يختلف عن ما مضى، حيث أن هذه الفواعل تعرض خدمات أمنية وعسكرية متنوعة، ومن هنا فإن أسواق القوة قد أضعفت أيضا الاحتكار الجماعي الدولي للعنف في السياسة الدولية وليس فقط الدول التي تمول الفواعل الأمنية الخاصة، وإنما نجد أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف التوصل إلى تحقيق أهدافها المختلفة. [1]

كما أن الأستاذ "كراهمان" يبين أن تنامي دور الفواعل الأمنية الخاصة في السياسة العالمية قد أدى إلى تغيير أربعة مضامين/مفاهيم تشمل: احتكار الدولة لاستخدام القوة، مضمون أن الأمن يتعلق بالجماعات أكثر من الأفراد، دور القانون، الرقابة الديمقراطية على توفير الأمن، بالتالي فإن توافر الخدمات الأمنية الخاصة يقف عائقا ضد دور الدولة كموفر للأمن، وظهور نظام للحوكمة الأمنية الدولية * المبني على صناعة وتنفيذ سياسات أمنية مشتركة بين شبكة متداخلة من الدول وفواعل غير دولاتية، لكن هذا يؤدي في بعض الأحيان إلى استخدام موارد غير ملائمة، زيادة على ضعف الخبرات الأمنية في المناطق الجديدة وكل ذلك من شأنه أن يخل بعمل الشبكة، ويضيف الأستاذ "كراهمان" لما سبق بان الدول نفسها هي التي كانت من العملاء الأساسيين في الدفاع عن ضرورة زيادة ورفع دور الفواعل الأمنية الخاصة في المجال الأمني. [2]

وعلى عكس"خصخصة الأمن" التي تركز فقط على فقدان قوة/سلطة الدولة في المجال الأمني، فإن المتاجرة بالأمن تسهم بشكل كبير في فهم تزايد وتصاعد أدوار الفواعل غير الدولاتية هي توفير الأمن، وبالتالي فإن خصخصة الأمن ليست مرتبطة بسياقات سياسية دولية فقط وإنما تتعدى ذلك مرورا بوجود سياقات اقتصادية ربحية كانت نتيجة لتغيرات في بنية النظام الدولي.

[1] محمد الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص 33.

* سيتم تناول الحوكمة الأمنية كرافد لخصخصة الأمن في المبحث القادم للتفصيل والتوضيح أكثر.

[2] **المرجع نفسه**، ص 34.

المبحث الثالث: الأطر النظرية لتفسير خصخصة الأمن.

يعتبر الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول، لذلك هنالك العديد من الأطر النظرية التي فسرت دور الدولة كفاعل أساسي، بالإضافة إلى هناك اطر نظرية أخرى تفسر ظهور فواعل أخرى من غير الدول أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن.

المطلب الأول: تراجع الدولة: من الواقعية إلى الليبرالية المؤسساتية.

سيتم تناول في هذا المطلب المنظور الواقعي الذي يرى أن الدولة هي الراعية الوحيدة للأمن، ثم رؤية الطرح المخالف والذي تمثله الليبرالية المؤسساتية ويتناول التعدد في الفواعل.

أولا: البراديغم الواقعي: دور الدولة المحورية.

تمثل المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، كردة فعل أساسي على التيار المثالي في حقل العلاقات الدولية، والتي جاءت لدراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقتها ببعضها، وعلى الرغم من الكم الكبير للنظريات في العلاقات الدولية إلا أن النظرية الواقعية استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة، وفي بقائها واستمرارها من جهة أخرى، وهو ما جعلها ولفترة زمنية طويلة تهيمن على جل النظريات في مجال العلاقات الدولية، وأن تصبح النظرية المهيمنة على جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالصراع والحرب. وعلى هذا الأساس قامت المقاربة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها، فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات، وهي نقطة الانطلاق المناسبة أو الواقعية لفهم العلاقات الدولية، فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي واثبات الذات، ولا يتوقف السعي إلا عند الموت، وهكذا فإن الواقعية وصف للعلاقات الدولية وتوصيات بشأنها. [1]

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007) ص133.

يرسم الواقعيون صورة تشاؤمية عن العلاقات في السياسية الدولية، لذلك ففهم يرتكزن على الفلسفة الوضعية التي تعتمد على التاريخ كمنهج فهو كما يقولون يعلمنا أن الحرب هي القاعدة في العلاقات الدولية أما مقترحات السلام الدائم فهي تنثر هباء عبر التاريخ وتفشل في أن تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ وهذا الموقف المتشدد والجازم من جانب الواقعيين إزاء العلاقات الدولية أكسبهم صفة المحافظين المتشائمين. [1]

إذن فان العناصر الأساسية للمنظور الواقعية هي: الدولة، هي العامل الفاعل الرئيس، فهي الممثل الشرعي للإرادة الجماعية في النظام الدولي أي أنها وحدة التحليل الرئيسية في السياسة الدولية، البقاء: حيث أن الأولوية القصوى للدولة هو ضمان بقاء دولتهم، العون الذاتي (الاعتماد عل النفس) هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية وسمته الأساسية هي الصراع (ليس السلام) وبسبب الطبيعة الفوضوية لهذا النظام فإن القوة (بمختلف أشكالها) تعتبر الأداء الرئيسية لتحقيق غايات الدول. [2]

يرتبط مفهوم الدولاتية بفكرة أن الدولة ذات السيادة هي التعبير الشرعي والممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي تتيح السيادة للدولة احتكار جميع أدوات الإكراه والعنف، كما أن سلطاتها نافذة على إقليمها وشعبها دونما أن يشاركها في ذلك أي طرف سواء من الداخل أو من الخارج، ففي الدولة الواحدة هناك سلطة واحدة معترف بها وتملك حقا في تسيير شؤونها. أما على المستوى الخارجي فتتيح السيدة للدولة حق الاعتراف بها ومساومتها القانونية مع غيرها من الدول، وعدم الاعتداء عليها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بآي شكل من الأشكال. بالنسبة للمنظرين الواقعيين فهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، أما الفواعل الأخرى التي أنتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات الحكومية والغير حكومية فهي تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية والتأثير. [3]

---

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** تر: مركز الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص 454.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 228.

[3] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015) ص 210.

ثانيا: الليبرالية المؤسساتية: تعدد الفواعل الدولية.

ظهرت النيوليبرالية مع بداية الثمانيات مشكلة تحديا خطيرا للنموذج الواقعي، من خلال تأكيدها على أن أعمال الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على سيادة الترتيبات المؤسساتية، بصورة رئيسية عن طريق توفير المعلومات إلى الفواعل، ورفع درجة الكفاءة والمساهمة في تغيير إستراتيجيات الدولة عن طريق تغيير تكاليف البدائل، ما من شأنه أن يعزز إضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون. كما وصفت بالمؤسساتية لتمييزها عن الأنواع السابقة لليبرالية، مثل المثالية سابقا والليبرالية التجارية التي تربط التجارة الحرة بالسلام، والليبرالية السوسيولوجية الممثلة في نظريات التكامل الدولي، وهي نتيجة للحوار النظري التقليدي القائم بين المنظور الليبرالي والمنظور الواقعي فهذا الأخير انشغل كثيرا بثنائية الحرب/السلم، وكذا البعدين العسكري/ الدبلوماسي للعلاقات الدولية وتركيزه على الدولة بوصفها الفاعل الأساسي. [1]

اتفق الليبراليون المؤسساتيون مع الواقعيين في اعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية لكن ليس الوحيد، فإلى جانبها نجد المنظمات والمؤسسات الدولية، كما أنهم لم ينكروا الطابع الفوضوي للنظام الدولي، إلا أن هذا لا يمنع من إقامة علاقات تعاونية تقلل من حدة الفوضى الدولية، من خلال زيادة الترابط بين مصالح الدول وفق شبكة تبادلات قائمة بالأساس على مبدأ المكاسب المطلقة، ورغم استمرار الإجماع حول أهمية الدول كفاعل في العلاقات الدولية، إلا أن هذا لا يمنع من الاعتراف بتقلص قدرتها على تحقيق النتائج، لاسيما مع التزايد المفرط للقضايا التي تتجاوز الحدود السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، ولذا فبدلاً من أداة واحدة يفضل المؤسساتيين نموذج الفاعل المختلط الذي يشمل المنظمات الدولية والمنظمات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من اللاعبين من غير الدول، فديناميكيات العلاقات الدولية تنشأ من مصادر متعددة تنطوي على خليط من التفاعلات. [2]

لم تعد الدولة المرآة العاكسة لطبيعة الشؤون الأمنية، فقد تراجعت هذه الأخيرة في تحقيق أمنها كما كانت طيلة عقدين ماضيين، خاصة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة، لذلك ظهرت الفواعل غير الدولاتية كمساعدة.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011) ص، ص 63، 64.

[2] لبنى جصاص،" المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "، **مرجع سابق.**

كما يرى "جوزيف ناي" في هذا الصدد أن: "النظرية المؤسسية يجب أن تكون قابلة للتطبيق على القضايا الأمنية، خاصة على دور المؤسسات في توفير المعلومات"، ويؤكد "روبرت كيوهان" ذلك من خلال: "يرى الليبراليين المؤسساتيون أن المؤسسات متجذرة في حقائق القوة والمصلحة، فالمؤسسات تحدث فرقا كبيرا بالاشتراك مع حقائق القوة، وبالتالي تعمل على السيطرة على تأثيرات القوة والمصالح، كما أن تأثيرها على النتائج يختلف تبعًا لطبيعة القوة والمصالح". [1]

ويفهم من هذا كله أن العولمة النيوليبيرالية أعادت فتح الأسواق؛ وأنتجت رؤية معولمة إزاء تفكيك الدولة وإعادة تجميع أدائها في المجال الأمني في شكل علاقة تفاعلية تعاونية جديدة بين الجهات المعنية العامة والخاصة قائمة على الخصخصة ومن ثم تسليع وتسويق الأمن، وهذا قصد المتاجرة بالخدمات الأمنية وتسليع الأمن كسلعة خاصة، وليس كسلعة عامة محتكرة بيد موردي الأمن التقليديون كالجيش والمؤسسات الأمنية داخل الدول الوطنية، توجه يجانب قدر الإمكان التموضع الجدلي ضمن ثنائيات: قطاع عام/قطاع خاص مصلحة عامة/ مصلحة السوق، بذلك المعنى الذي يلغي علاقة التنافس بين الفواعل العامة والفواعل الخاصة أين لا يكون مسعى الفواعل العامة التخندق وراء المسلمات الوبيرية التي ينطوي فيها الأمن على دور مؤسسات الدولة العامة من الجيش والشرطة فحسب مع احتكار استخدام القوة، وفي المقابل لا يكون فيه مسعى الفواعل الخاصة تقويض سلطة الفواعل العامة، فالاحتكاك ليس ضمن مباراة صفرية» بل من خلال علاقات تفاوض ضمن بنى شبكية عبر وطنية تتضمن مجموعة من الفواعل الأمنية العامة والخاصة، ومعياريات تتفاعل، تتنافس وتتعاون من اجل إنتاج أشكال، ممارسات جديدة للحوكمة الأمنية. [2]

إذن فمن خلال ما سبق يتبن أن هناك نقاش حاد بين الواقعيين والليبراليون المؤسساتيون حول سيادة الدولة والفواعل الأخرى من غير الدول، فالمنظور الواقعي يرو أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد الذي يحفظ الأمن لها عن طريق السعي نحو القوة، عكس الليبراليون المؤسساتيين فيرون انه مع تزايد التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت الدولة عاجزة عن تحقيق أمنها وحدها لذلك يجب إدراج فواعل أخرى من غير الدول في تحقيق الأمن.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص، ص 63، 64.

[2] سمير البح، **مرجع سابق**، ص 175.

المطلب الثاني: الحوكمة الأمنية كإطار لخصخصة الأمن.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف الحوكمة العالمية وبعدها سنرى الحوكمة في المجال الأمني.

أولا: الحوكمة العالمية.

يعرف مارك بيسون يعتبر الحوكمة العالمية بأنها:

"نمط خاص من العمل يهدف لحل المشكلات وتسيير مسائل السياسة، وأن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنضوي تحت مسمى العولمة، قد قادت بشكل مقابل إلى تغير معالم الحوكمة، يربط بشكل ملفت بين المفهومين لأجل وصف آليات اشتغال النظام العالمي القائم اليوم قائلا: إذا كنا نفهم العولمة على أنها عملية أو مجموعة عمليات تنطوي على تحولات في تنظيم المجال الاجتماعي للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية خلقت تدفقات وشبكات نشاط، وتفاعل وممارسة السلطة بين القارات وما بين الأقاليم، وإذا كنا نفهم الحوكمة على أنها جميع تلك الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والإداريون، الهادفة إلى توجيه وقيادة ومراقبة المجتمعات والتحكم بها فإنه لا مشكلة تقريبا في المزاوجة بين المفهومين في سعينا لوصف طريقة اشتغال النظام الدولي المعاصر." [1] إذن فالتطرق لمسائل على المستوى العالمي ينقلنا من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة العالمية.

إن فكرة الحوكمة العالمية ترجع أساسا إلى التمييز التصوري بين الحكومة والحوكمة كما تحدث عنها جيمس روزنو في كتاباته الذي يحدد مفهوم الحكومة في سلطة الدول ذات السيادة، عكس مفهوم الحوكمة الذي يتحدد في النشاطات المختلفة التي تساهم في إنشاء القواعد الدولية وتشكيل السياسة حتى ولو لم تكن في إطار السلطة الرسمية للدول، ويتضمن هذا النوع مجموعة من الفواعل تتحدد عادة في المنظمات الدولية الحركات والمنظمات غير الحكومية الاجتماعية العالمية، الشبكات العلمية العالمية، منظمات العمل، الشركات العالمية وأشكال أخرى من السلطات الخاصة. [2]

---

[1] سامي حصيد، **الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان**، رسالة ماجستير (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) ص 37.

[2] مراد بن سعيد، **"دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"**، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 01 (جويلية 2011) ص 113.

وفي طريقة أخرى لتعريف **الحوكمة العالمية**:

" نجد استعمال عبارة الحوكمة العالمية للتعبير عن حقيقة تجريبية للفواعل غير الدولايتة الذين أصبحوا عبارة عن شركاء على الصعيد الدولي، لذلك فإن جزءا كبيرا من المناقشة حول الحوكمة العالمية ت تكريسها لتصوير أي الفواعل أكثر تأثيرا في الحياة الدولية، وكيف تمارس هذه الفواعل تأثيرها ونفوذها وكيف تعطى الشرعية لمبادئها في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية الشركات متعددة الجنسيات، وكل منظمات المجتمع المدني، التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية. " [1]

إذن فالتطورات الدولية جعلتنا نتحول من الحكومة إلى الحوكمة، أين يتم اتخاذ القرارات السياسية بشكل متزايد من خلال مجموعات معقدة من الجهات الفاعلة على المستوى الدولي والوطني ودون الوطني، وكذلك من قبل الجهات الفاعلة من المجال العام وشبه العام والخاص.

ثانيا: الحوكمة الأمنية.

تعرف "كراهمان" بان الحوكمة الأمنية كمفهوم يستند إلى تغيير الهياكل والعمليات في صناعة السياسة الأمنية المعاصرة وتنفيذها دون احتكارها على مستوى الدولة القومية، بذلك المعنى الذي يشير إلى ما وراء الحدود الوطنية، مهيكلة على أسس وظيفية، وتورط معها فواعل دون الدولة كالمؤسسات الدولية، المنظمات الغير حكومية، الشركات الخاصة. [2]، كما أنها عملية يمكن من خلالها تعزيز القدرة الأمنية من خلال آلية حكم فعالة، بمعنى: شبكات معقدة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تعنى بالجانب الأمني (السياسات الأمنية) والجانب التنموي (الربط بين الأمن والتنمية) وتحوي على جانب إداري منظم مع تنظيم منسق للقضايا من قبل سلطات متعددة ومنفصلة، في إطار ترتيبات رسمية وغير رسمية، يتم تنظيمها من خلال الخطاب وتوجيهها نحو نتائج سياسية معينة، في شكل علاقات مباشرة وغير مباشرة/متعددة الأبعاد (المنظمات العامة والخاصة، المنظمات الحكومية المنظمات غير الحكومية) [3]

---

[1] سامي حصيد، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] سمير البح، **مرجع سابق**، ص 162.

[3] آمال بلغالم، **مرجع سابق**، ص 35.

تسعى الحوكمة الأمنية العالمية لتحقيق سلسلة أهداف جوهرية يتلخص فحواها في توصيف منطقي للسياسات التالي: [1]

– تعزيز التنمية الشاملة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والمؤسسي وفق مستويات مطلوبة لتسهيل اتخاذ القرار الديمقراطي في القطاع العام.

– الشفافية والمساءلة لتعزيز عملية اتخاذ القرار في مجال وضع السياسات النقدية، وضمان بيئة تنافسية لرجال الأعمال من خلال اعتماد الديمقراطية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

– تعزيز سيادة القانون لمعالجة المستويات المتزايدة للفساد.

من هنا برزت أربعة تطورات ساهمت في تغيير طرق تنفيذ السياسات الأمنية وهي: [2]

1/ بروز المؤسسات الجديدة: فمنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة واسعة من المؤسسات الجديدة تم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات الأمنية المحددة لعدد محدود من الدول مثل: مجلس التعاون البلطيقي من منطلق أنها تستند على قيم السلام والتعاون وتسعى لبناء الثقافة والهوية المشتركة.

2/ التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية: معظم الترتيبات الأمنية الجديدة تتعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية مثل: التسلح، التدريب العسكري، المراقبة، وهذا ما أدى للانتشار غير المسبوق للتعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون الثلاثي .

3/ خدمة المصالح المشتركة للدول الأعضاء: على الرغم من أنَ الأنظمة الأمنية مثل NATO سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، عوامل أساسية في الأمن، إلا أن هذه الترتيبات تميل بشكل متزايد لخدمة المصالح المشتركة للدول الأعضاء عوضا عن المصلحة الجماعية، لهذا تم إنشاء فرق العمل المشتركة Combined Joint Task Forces لتشجيع التعاون الخاص بين الدول في إطار البعثات الدولية وهذا ما تترجمه نظرية التحالفات من خلال عمليات تحالف الراغبين.

---

[1] آمال بلغالم، **مرجع سابق**، ص 44.

[2] **المرجع نفسه**، ص، ص 44، 45.

4/ الاعتماد على القطاع الخاص في المجال الأمني: وذلك إضافة إلى خصخصة وانتشار الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل على تقديم مجموعة كاملة من الخدمات الأمنية بكفاءة لمواجهة التهديدات العسكرية وغير العسكرية في إطار الحوكمة الأمنية لتوفير إطار نظري للتحليل.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لخصخصة الأمن.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل الذي عنون كإطار مفاهيمي ونظري لخصخصة الأمن حيث انطلقنا من تعريف الأمن وصولا إلى خصخصته، وعليه توصلنا إلى العديد من النتائج التي نوردها كالتالي:

- يعتبر الأمن احد أهم المفاهيم المعقدة في العلاقات الدولية، فقد تم توسيعه إلى مجالات جديدة وتعميقه إلى مستويات أخرى، ومع ازدياد الفواعل غير الدولاتية أصبح هناك خواص يتبنون الأمن.
- كانت قبل نهاية الحرب الباردة الدولة هي الفاعل الأساسي التي تحفظ الأمن، ومع نهايتها وظهور تهديدات أمنية جديدة أصبحت هناك فواعل جديدة من غير الدولة توفر الأمن.
- يعتبر المنظور الواقعي أكثر من دافع على سيادة الدولة وإنها الفاعل الأساسي لتحقيق الأمن، عكس الليبراليون المؤسساتيين الذين يرون أن مع الدولة هنالك فواعل أخرى من غيرها تحفظ الأمن، كما أن خصخصة الأمن تدخل ضمن إطار الحوكمة الأمنية.

الفصل الثاني:

مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي.

الفصل الثاني: مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي.

مع التغير الحاصل في ظاهرة الأمن واتجاهها نحو الخصخصة بالإضافة إلى موجة العولمة التي ساهمت كذلك في الخصخصة في العديد من المجالات، ظهرت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وعليه أصبحت هذه الأخيرة لها تواجد في الساحة الدولية عبر تقديم خدماتها، كما أن هذه الشركات تزايد عددها بشكل كبير حسب أصبح لها تواجد في معظم الدول.

لذلك سيتم تقسيم الفصل عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

المبحث الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كشركات تجارية.

المبحث الثالث: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أداة للسيطرة الإستراتيجية.

الفصل الثاني: مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي.

المبحث الأول: بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

مع التغير والتطور الحاصل في الأمن وتوجهه نحو الخصخصة ظهرت إلى الواجهة شركات أمنية خاصة هدفها تقديم خدمات في هذا المجال، وتضع نفسها كبديل للدول.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشركات الأمنية الخاصة.

أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تلعب دورا كبيرا في الساحة الدولية، وذلك راجع للخدمات التي تقدمها للدول والمنظمات، لذلك في هذا المطلب سنعرف نشأتها وتعرفها.

أولا: نشأة وتطور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

من الصعوبة بمكان الحسم ببداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ككيانات تجارية لها وضع قانوني تمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، فالبعض يرجع نشأة هذه الشركات إلى عام 1949 وتحديدا عقب الحرب العالمية الثانية عندما تأسست شركة Dyncorp من قبل عدد من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية وكان نشاط الشركة وقتئذ هو توفير أفراد يملكون خبرات فنية في مجال صيانة الطائرات العسكرية بينما يرجع البعض الآخر نشأة هذه الشركات إلى الستينات عندما قام الكولونيل ديفيد ستيرلينغ David Stirling بتأسيس شركة Watch Guard international Guard عام 1967 التي اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوات الجوية الخاصة للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوات دول أجنبية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، وبالرغم من الاختلاف حول تاريخ تأسيس هذه الشركات إلا أنها بحلول منتصف السبعينيات كانت هذه الصناعة قد أثبتت نفسها بالفعل كممثل تجاري جاد لكن لم تبدأ الصناعة في تحقيق نمو كبير حتى نهاية الحرب الباردة، وانتشرت على نطاق أوسع بعد هجمات 11 سبتمبر. [1]

وبالرغم من منع القانون الدولي أعمال المرتزقة إلا أن تعريفه للمفهوم كان ضيق للغاية لا يشمل الشركات الأمنية الخاصة في ذاتها والتي قامت على مبدأ الخصخصة privatization في المجال الأمني من تحويله من القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي تعرف في المؤسسات العسكرية "بخصخصة الأمن" وتشير التقديرات إلى أن السوق العالمي للأمن الخاص تبلغ قيمته حوالي 3 مليارات دولار هذا الرقم مع ذلك مخصص فقط لتوفير

[1] رشاد سوزي، " إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية الإنمائية "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 09، (جانفي 2021) ص 123.

الأمن ولا يشمل خدمات مثل التدريب وإزالة الألغام والدعم اللوجستي، والآن حوالي 70 في المائة من هذه الشركات هي في الأصل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. [1]

وعليه يمكن تلخيص مجموعة الأسباب أدت إلى بروز مثل هذه الشركات لعل أبرزها: [2]

1 تراجع الوظائف الأمنية للدولة بمعنى عدم القدرة على القيام بالمهام الأمنية على الوجه المطلوب فقد فقدت بعض دول العالم النامي مكانتها بسبب غياب الديمقراطية وعملية التداول السلمي للسلطة، ثم صار اللجوء إلى القوة عبر الانقلابات العسكرية السبيل للوصول إلى الحكم أو إطاحة النظم القائمة، كما أدى انتشار فكرة العولمة منذ منتصف التسعينيات والاتجاه نحو تراجع دور الدولة في المجالات كافة بما فها الاقتصادية والسياسية والأمنية إلى تزايد الاعتماد على هذه الشركات في المجالين الدفاعي والأمني.

2 مرافقة مهام القوات الحكومية: وذلك تحت غطاء تقديم الخدمات اللوجستيكية غير القتالية في مجال (الاستشارات، الصيانة، النقل، الإطعام، الإيواء)

3 السعي إلى تدعيم عمليات حفظ السلام في المناطق التي شهدت انهيار المنظومة الأمنية من خلال الدفاع وليس الهجوم.

4 فقدان ثقة النظم في قوات الأمن والجيش الوطنية وبالتالي غالبا ما تتم الاستعانة بهذه الشركات لتأمين رؤساء هذه الدول وزعمائها بدلاً من الحرس الجمهوري النظامي.

5 العمل على تفادي المساءلات القانونية بشأن المهام العسكرية خلال الحرب على اعتبار الطبيعة غير الحكومية لتلك المؤسسات.

من خلال المنطلقات المشار إلها يتبين أن عوامل تنامي دور المؤسسات الأمنية الخاصة ارتبطت بأهداف تجارية، وكذلك بتوجه الإدارة الأمريكية نحو إيجاد بدائل أقل تكلفة (بشريا وماديا) في التدخل العسكري الخارجي.

---

[1] رشاد سوزي، **مرجع سابق**، ص ص 123، 124.

[2] **المرجع نفسه.**

ثانيا: تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

لا يتفق الخبراء بالدراسات الأمنية حول ما يشكل معنى الأمن الخاص، خاصة عند ربطه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، لذلك سوف يتم في هذا المطلب التطرق لجميع التعريفات التي توضح بشكل دقيق هذه الشركات.

لقد تناولت عدة وثائق دولية التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، كما كانت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جزءا من التقارير الدورية لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بدراسة مسالة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد بينت تقاريره اضطلاع هذه الشركات بدور في تقديم خدمات الأمن والاستشارة العسكرية والدعم اللوجستي، كما بينت اضطلاعها أيضا بمهام قتالية ضد المتمردين أو لدعم عمليات الأمم المتحدة. [1]

حيث عرفت وثيقة **مونترو** *لسنة 2008 **الشركات الأمنية الخاصة** على أنها:

" كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية وأمنية تشمل الحراسة المسلحة، وحماية الأفراد والممتلكات وحماية الأماكن وصيانة أنظمة التسمح، حجز المساجين وتقديم الاستشارة وتدريب القوات المحمية". [2]

كما يعرفها تقرير الفريق العامل في مسألة المرتزقة المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2008 بأنها:

"شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية، أي التي تغطي الدعم اللوجيستي غير العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع ". [3]

---

[1] هشام فخار، " خصخصة الحرب مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب "، **مجلة صوت القانون**، المجلد 08، العدد 02 (2022) ص 371.

* وثيقة جاءت نتيجة مبادرة من الحكومة السويسرية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر العالمي وإجراء حوار بين الحكومات لدراسة نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وذلك في سبتمبر 2008.

[2] فريدة حموم، عبد العزيز طهراوي ، " دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، (2020) ص 600.

[3] **المرجع نفسه.**

كما عرف السفير الدائم لسويسري في الأمم المتحدة **الشركات الأمنية الخاصة** بأنها:

" كل شركة تشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث، أيا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها ". [1]

لقد قد أورد تقرير مركز للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا لها فجاء فيه: "تمثل الشركات العسكرية الخاصة شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الإستخباراتية والدعم العمليات والدعم اللوجيستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها". [2]

أما مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي قدمت إلى فريق الأمم المتحدة العامل والمعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقوقها، فقد عرف كلا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مادته الثانية كما يأتي:

" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي منظمة تنشأ استنادا إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو خدمات (حراسة) أمنية من خلال أشخاص طبيعيين، أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية إلى جانب الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجيسي والتدريب والدعم التقني وغيرها، أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائهم. [3]

---

[1] --، **"** الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012 **"**، موجهة إلى الأمين العام على الرابط: https://www.icoca.ch/sites/all/themes/icoca/assets/icoc_arabic3.pdf تاريخ التصفح: 2023/03/22.

[2] علي حمزة عسل الحفاجي،" التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية "، **مجلة جامعة بابل العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 06، (2014) ص 1256.

[3] خديجة عرسان،**"** الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني **"**، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد 01، (2012) ص ص491، 492.

ركزت التعريفات السابقة على وظائف هذه الشركات الأمنية والعسكرية والخدمات التي تقدمها هذه سواء في الجانب العسكري عبر التدخلات في مناطق النزاع، أو الحماية الأمنية والشخصية للأفراد والممتلكات والشركات.

تتعدد الآراء بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك لزيادة إقبال الدول والمنظمات الدولية على استئجارها لتقديم خدماتها مقابل أموال، فالمقصود بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها:

شركات خاصة يمتلكها أفراد أو شركات أكبر، وهي شركات مستقلة تقدم خدمات عسكرية للدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الفرعية، وهذه الشركات متخصصة في توفير القوات القتالية والحماية وأعمال أخرى، وتتكون بعضها من عدة مئات من الجنود المدربين تدريبا عاليا والمجهزين بمعدات قتالية هجومية ودفاعية، وتعد هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية الخاصة شركات محددة الغرض والهدف وقد أنشأت أصلا من أجل تحقيق الربح المادي، وتختلف في تنظيمها عن الجيوش النظامية من حيث القيادة العسكرية، فهي تختلف نظام الجيوش وكذلك نظامها الإداري، فالشركات تتبع أساليب معينة تكونت من جراء الخبرة المتراكمة عبر السنين. [1]

فبالنسبة للحكومات فإن اللجوء إلى خدمات الشركة الأمنية الخاصة يمكنها من التقليل والتحكم في النفقات العسكرية التي قد تكون ضخمة حين تحرك الجيوش التقليدية، ومن جهة أخرى تجد الحكومات ضالتها في هذه الشركات عند تشكيكها في ولاءات الجيوش الوطنية، وبهذه الطريقة يضمن الحكام تواجد رجال ذوي فاعلية وتدريب عاليين إلى صفهم في كل وقت. [2]

إذن فالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هدفها الأساسي الربح أي هي شركات تجارية تقدم خدمات متنوعة إلى المنظمات الدولية، المنظمات الدولية غير الحكومية أو إلى المؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى الدول التي تحتاج لهذه الخدمات.

---

[1] محمد بركات صعايده، " دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية " **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، المجلد 07، العدد 01، (2022) ص 06.

[2] الطاهر رياحي،" أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، (جوان 2017) ص 191.

بعد عرضنا لأهم التعريفات التي جاءت في المواثيق الدولية، سيتم التطرق لبعض المفاهيم لبعض الباحثين والمختصين في هذا المجال.

تعرف الأستاذة "ماري لوس دوغاس" **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة** على أنها:

"شركات تقدم مجموعة من النشاطات التي ترتبط بخدمات الأمن والميدان العسكري مثل حماية الأشخاص والممتلكات وخدمات الاستشارة الأمنية والعسكرية والتدريب والتموين بالسلاح والعتاد ونشاطات دعم العمليات العسكرية، حيث يتنوع زبائنها بين الدول والمنظمات الحكومية والغير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات وحتى المليشيات والجماعات الإجرامية". [1]

كما عرفه "Carlos Ortiz" بأنها:

"شركات دولية أنشئت بموجب القانون لتقدّم الخدمات التي تنطوي على احتمالية ممارسة القوة بطريقة منهجية وبالوسائل العسكرية أو شبه العسكرية، فضلً عن دورها في التعزيز والنقل والتيسير، والردع أو نزع فتيل هذه الإمكانات، أو دورها في تقديم المعرفة اللازمة لتنفيذ المهام السابقة للعملاء". [2]

وفي تعريف holmqvist ورد بان:

"الشركات الأمنية الخاصة هي شركات مدنية مسجلة متخصصة في تقديم خدمات الأمن التعاقدية وحماية الممتلكات، بما في ذلك الأصول الإنسانية والصناعية، بعبارة أخرى تقدم هذه الشركات خدمات دفاعية تهدف في الأساس إلى حماية الأفراد والممتلكات للعملاء المحليين والأجانب". [3]

يمكن القول أن غالبية شركات الأمن الخاصة هي شركات اصغر تعمل أساسا في مجال منع الجريمة وضمان النظام العام، وتوفير خدمات الأمن والحراسة الخاصة محليا.

---

[1] بدر الدين مرغني، رابح نهائلي، " السلم والأمن الدولي في ظل الشركات الأمنية الخاصة، مداخلة في الندوة الوطنية حول: الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية "، (31 جانفي 2021) ص 10.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] رافع خضر صالح شبر وآخرون، **الشركات الأمنية في العراق وضعها القانوني وإجراءات مقاضاتها** (العراق: سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، 2016) ص16.

المطلب الثاني: التداخل بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

يعرف بيتر سينغر **الشركات العسكرية الخاصة** (PMC) بأنها:

"هيئات متخصصة في توفير المهارات العسكرية، بما في ذلك العمليات القتالية التكتيكية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات وتحليلها، والدعم العملياتي وتدريب القوات والمساعدة التقنية".

وقد عرف كل من "فريد شريير" و "مارينا كاباريني" **شركات الأمن الخاصة** (PSC) بأنها:

"شركات متخصصة في توفير الأمن وحماية الأفراد والممتلكات". [1]

وعليه تتكون خدمات الأمن الخاص بشكل عام من الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تبيع الخدمات الأمنية والعسكرية.

قد يكون من الصعب التمييز بين هذين النوعين من الشركات على الرغم من أن الشركات العسكرية الخاصة (PMC) ترتبط في الغالب بأنشطة مصممة لتكون عسكرية، قتالية وميدانية، في حين أن الشركات الأمنية الخاصة (PSC) تهتم بشكل أساسي بحماية الأفراد والممتلكات، وبالتالي يكون نشاطها دفاعيا ووقائيا في الأساس. وقد يوجد من الشركات الأمنية الخاصة من يوفر الخدمتين معا. وهو ما يخلق نوع من الغموض والخلط بين المفهومين، ذلك أن بعض الشركات العسكرية الخاصة (PMC) تقدم خدمات أمنية وبعض الشركات الأمنية الخاصة (PSC) تقدم خدمات عسكرية. [2]

وهكذا يجب التفريق بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العسكري وبين الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني إذ تختص بالحراسات الأمنية سواء للأفراد والمؤسسات ويصعب التمييز بين الأدوار التي تنفذها تلك الشركات فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني ولكن هذه الشركات تقدم خدماتها في المجالين معا، وعليه نستطيع القول انه هناك تداخل بينهما.

---

[1] عبد الحليم غازلي، **مرجع سابق**، ص 604.

[2] **المرجع نفسه**، ص، ص 604، 605.

الجدول رقم 01: التمييز بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة.

	النشاط	الشركات الأمنية الخاصة الشركات العسكرية الخاصة
1	العمليات القتالية الهجومية	الشركات العسكرية الخاصة
2	الخدمات الأمنية المسلحة في الدول غير المستقرة لعملاء القطاع الخاص	الشركات الأمنية الخاصة
3	خدمات الأمن العسكري في الدول غير المستقرة لعملاء القطاع العام أو العملاء الدوليين، بما في ذلك عمليات القانون والنظام.	الشركات العسكرية الخاصة
4	عمليات الإغاثة الإنسانية والدعم.	الشركات العسكرية الخاصة الشركات الأمنية الخاصة
5	المراقبة العسكرية وتقديم المشورة الإستراتيجية والاستخبارات.	الشركات العسكرية الخاصة
6	إزالة الألغام.	الشركات الأمنية الخاصة
7	تدريب الشرطة والجيش العسكري.	الشركات العسكرية الخاصة الشركات الأمنية الخاصة
8	الخدمات اللوجيستية والإمداد للعمليات العسكرية.	الشركات الأمنية الخاصة
9	عمليات الإنقاذ واستعادة الرهائن.	الشركات العسكرية الخاصة الشركات الأمنية الخاصة

المصدر: عبد الحليم غازلي،" الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا: الخلفيات والمحاذير "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، الملجد 34، العدد 01 (2020)

لذلك يفضل البعض استخدام مصطلح صناعة الأمن عند الإشارة إلى خصخصة الأمن، إنها صناعة تعمل علانية في السوق العالمية، وهي منظمة بالكامل تحت إدارة خبراء محترفين يعملون في إطار شركات ربحية وعلى الرغم من محاولة سينغر إيجاد تسوية لهذه المعضلة وحل لغز التعريف من خلال نظام تصنيف الشركات العسكرية والأمنية على أساس التسلسل الهرمي للخدمات المقدمة من قبلهم. [1]

---

[1] عبد الحليم غازلي، **مرجع سابق**، ص 605.

إذن فمن خلال ما سبق فهناك من يفرق بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة وهذا ما لوحظ في الجدول السابق، لكن رغم الاختلاف إلا أن المصطلحان يتداخلان وهناك من يعتبر أنهما نفس الشيء.

إلا أن التشابه بين البناء الهيكلي لهذين النوعين من الشركات، والوظائف المؤداة من قبلهما لا يسمح بالتمييز بشكل واضح بينهما وهو الأمر الذي توصل إليه واضعو وثيقة مونترو الخاصة بالالتزامات القانونية ذات الصلة والممارسات السلمية للدول فيما يخص عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال النزاعات المسلحة، حيث خلصوا في إطاره إلى أنه لا يوجد تعريف ثابت وموحد ل "الشركة الأمنية" و "الشركة العسكرية"، وأنه جرت العادة على اعتبار بعض الأنشطة ولاسيما المشاركة في النزاع المسلح ذو طبيعة عسكرية في حين تعتبر بعض الأنشطة الأخرى مثل حراسة السكنات من الوظائف الأمنية، إلا أن الوقائع تثبت بأن نطاق الخدمات التي يوفرها هذا النوع من الكيانات اتسع بشكل جوهري في الوقت الراهن وتتراوح بين خدمات ذات طبيعة عسكرية خالصة وأخرى أمنية محضة، مما يجعل تصنيفها أمرا صعبا فضلا على أن هذا التمييز يصبح دون معنى من المنظور الإنساني، حيث لا يؤخذ بعين الاعتبار الطبيعة القانونية للشركة وإنما طبيعة الوظائف التي تؤديها ولذلك فإن وثيقة مونترو تستبعد التمييز بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، وتثبت على مصطلح عام وشامل يتمثل في "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة". [1]

من خلال ما سبق فإن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، عرفت من خلال وظيفتها، ومن خلال وصف الأفراد العاملين بها، وكذلك من خلال المنشأ القانوني، حيث لا يوجد اتفاق حول التسمية بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، على اعتبار أن الأولى تقدم خدمات عسكرية تشمل حتى الدخول في النزاعات الداخلية للدول، والثانية تشمل أعمال خدماتية كالحراسة والتدريب وغيرها، لكن أغلب التعريفات تعتبرها ذات طبيعة واحدة.

لذلك في هذه الدراسة سيتم اعتماد تسمية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وذلك انطلاقا من وثيقة مونرو التي لا تميز بين الشركات الأمنية والشركات العسكرية.

[1] محمد جلول زغادي،" اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 10، العدد 03، ص ص 323، 324.

المبحث الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كشركات تجارية.

أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تلعب دورا كبيرا على الساحة الدولية، لذلك سنرى في هذا المبحث خصائص ومجالات هذه الشركات بالإضافة إلى أهم الشركات الناشطة.

المطلب الأول: خصائص ومجالات الشركات الأمنية الخاصة.

في هذا المطلب سيتم تناول خصائص ومجالات الشركات الأمنية الخاصة بالتفصيل.

أولا: أهم خصائص الشركات الأمنية الخاصة.

هنالك العديد من الخصائص التي تتميز بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

1 تمارس نشاطها بموجب عقد.

تقدم الشركات الأمنية الخاصة خدماتها وتقوم بإنجاز المهام المطلوبة منها والمحددة لها بموجب عقد تقوم بإبرامه مع الطرف الآخر طالب الخدمة سواء كان دولا (وطنية – أجنبية) أو متعاقدين آخرين من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المختلفة، ورغم صعوبة (إن لم نقل استحالة) إيجاد نموذج لعقد تم بين إحدى هذه الشركات وأي طرف آخر، إلا أنه بإمكاننا التنبؤ بمحتوى العقد انطلاقا مما تحتويه العقود عادة كأسماء الأطراف المتعاقدة ملخصا لأهم الخدمات المطلوبة (حقوق والتزامات الطرفين) ومدة العقد قيمة العقد ومكان وطريقة التنفيذ وتوقيع الطرفين وحظر أو تقييد التعاقد من الباطن، وبنود إضافية أخرى قد تتعلق باختيار تقنية التحكيم لفض النزاعات التي قد تنشب بين الطرفين. [1]

2 شركات تجارية هدفها ربعي في الأساس.

تعتبر الشركات الأمنية الخاصة شركات تجارية شأنها شأن باقي الشركات ذات الصلة بالمجال الاقتصادي والخدماتي في تحقق أهم خاصية وركن في تأسيسها وهو السعي وراء تحقيق الربح مقابل ما تقدمه من خدمات مختلفة، وبحسب صحيفة "لوموند" الفرنسية فقد وقعت إحدى الشركات الأمنية الخاصة 45 ألفا و592 عقدا

[1] محمد لمين سلخ، سامية هويدي،" الدور الاستراتيجي للشركات الأمنية الخاصة وفقا للقوانين الوطنية والدولية " مداخلة في أعمال الندوة الوطنية حول: **الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية**، 31 جامعة حمة لخضر وادي سوف (جانفي 2021) ص 79.

لتقديم خدمات أمن وحماية في دول الشرق الأدنى وحققت أرباحا مالية تقدر بنحو 1.8 مليار دولار عن طريق عقود تم توقيعها مع حكومات دول العالم ويعتبر الجيش الأمريكي أهم زبون لهذه الشركات، وتعتبر الشركات الأمنية الخاصة من قبيل الأعمال التجارية بحسب شكلها و أيا كان موضوعها، وتلتزم بالتالي بكل ما يلتزم به التاجر وأهمها القيد في السجل التجاري، ولم يحدد المشرع الجزائري نوع الشركة في المرسوم التشريعي رقم 16/93 الذي يحدد شروط ممارسة أعمال حراسة الأموال والمواد الحماسة ونقلها عكس بعض التشريعات المقارنة الني اشترطت أن تكون في شكل شركة مساهمة برأس مال بقيمة محددة. [1]

3 شركات احترافية من حيث الهيكلة والعناصر.

تمتلك الشركات الأمنية الخاصة هيكلا تنظيميا خاصا بهاء حيث أن لها مجلس إدارة كنظيراتها من الشركات التجارية ورئيسا لهذا المجلس وأعضاء مجلس إدارة وطاقم إداري كامل من مدير وموظفين إداريين إضافة إلى من تتعاقد معهم لتنفيذ مهام أمنية أو إدارية أو فنية خاصة تكلف بها كالاشتراكات في النزاعات المسلحة وعلى مختلف المستوبات، كما تعتمد الشركات الأمنية الخاصة في أداء مهامها على عناصر محترفة تتحلى بدرجة عالية من الكفاءة والتدريب والتكوين الذي تقترب فيه من كفاءة الجيوش النظامية أو تفوقه ذلك أن أغلب مالكيها ورؤساء إداراتها والعاملين فيها من العسكريين السابقين. [2]

4 شركات ذات ملكية خاصة.

وصفت الشركات الأمنية بالخاصة لأن ملكيتها تعود إلى الأفراد وليست الدول أو الحكومات فرأس مالها عادة يتكون من مساهمات أشخاص طبيعيين قرروا الاستثمار في مجال الخدمات الأمنية، ويبدو أن هذه الخاصية التي كانت أهم ميزات الشركات الأمنية ستبدأ في التراجع والتلاشي بعد أن سمحت بعض التشريعات لدولها أو حكوماتها بامتلاك شركات أمنية خاصة. [3]

---

[1] محمد لمين سلخ، سامية هويدي، **مرجع سابق**، ص ص 79، 80.

[2] نغم حمد علي موسى الشاوي، **المسؤولية الجزائية عن جرائم شركات الحماية الأمنية**، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت العراق، القانون العام، 2010) ص 50.

[3] محمد لمين سلخ، سامية هويدي، **مرجع سابق**، ص 80.

ثانيا: مجالات نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

لقد تنوعت مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي برزت في العقود الأخيرة حيث تتخصص بالمهارات العسكرية وتقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء، وتسعى للتأثير العسكري في الميدان وتشارك في العمليات القتالية وتوفير الأسلحة والمعدات وصيانتها، ويمكن تصنيف الشركات العسكرية الخاصة إلى ثلاثة أنواع وهي:

- الشركات التي توفر أعمال الميدان العسكري وتركز على العمل التكتيكي.
- شركات الاستشارة العسكرية والتدريب
- الشركات التي تقوم بالإمداد والأعمال اللوجستية.
- وقد تضم أيضًا الجماعات المتمردة والمليشيات والفصائل المسلحة.

وعلى العموم يمكن القول أن مجالات هذه الشركات التي برزت في العقود القليلة الماضية قد تنوعت ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1 النزاعات الداخلية والحروب الأهلية.

يرى العديد من الخبراء أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ما هي إلا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع أكثر، ولا تهتم أصلا بأحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل تساهم في تردي الأوضاع الأمنية وتعرقل عمليات بناء الدولة، كما أن هناك اتجاه آخر يعتقد أن مثل هذه الشركات بغض النظر عن دوافعها المالية، فقد أحدثت استقرار بتكاليف اقل. [1]

2 التدخل الإنساني في الكوارث الطبيعية.

كان موضوع استخدام المنظمات والوكالات العاملة في مجال العون الإنساني للشركات الأمنية يثير نوعا من الحساسية لما يثيره من إشكاليات حول تسييس العمل الإنساني وحتى عسكرته، بيد أن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الدول الغربية وتوسع النظام الاقتصادي الليبرالي، مكن من دفع الكثير

[1] حسن الحاج علي احمد، **مرجع سابق**، ص 46.

من المنظمات إلى إعادة النظر في رفض الدمج بين العمل الإنساني والبعد العسكري، وفي هذا السياق وفي تقرير بعنوان الشركات الأمنية الخاصة والعون الإنساني أعده "مارتن باربر" من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن الأمم المتحدة "قد أصدرت موجهات لممثليها في أماكن العمل حول استخدام الشركات الأمنية الخاصة، شرطان تكون الشركة بوساطة حكومة البلاد التي يمارس فيها العمل وان توافق الحكومة على عملهم في عقد محدد. [1]

3 عمليات حفظ السلام.

أصبحت العديد من الدول خاصة الغربية منها تتردد في إرسال جنودها في مهمات حفظ السلام، فقد ترسخ اقتناع الدول الغربية بان إرسال قواتها إلى مناطق النزاع مكلف سياسيا بعد تجربة التدخل في الصومال وعليه ترى شركات العسكرية الخاصة أنها يمكن أن تقوم بدور مهم في عمليات حفظ السلام، وقد بدا جليا أن هناك تقسيما للعمل في مجال حفظ السلام، حيث تقوم دول الجنوب بتقديم الجنود بينما توفر دول الشمال التمويل اللازم لهم، ووفقا لهذا الترتيب فان قوات حفظ السلام ستعمل بأقل كفاءة وعليه يبرز خيار الشركات الخاصة بحسبانها أكثر كفاءة من سابقتها. [2]

4 خصخصة الأمن الداخلي.

اتساقا مع انسحاب الدولة من تقديم العديد من الخدمات في مناطق مختلفة من العالم في إطار ضغوط النظام الاقتصادي لليبرالية الغربية، الذي يستند على الشركات العالمية والمؤسسات المالية الدولية، انتشرت الشركات الأمنية الخاصة التي توفر الحماية للأفراد والمؤسسات والمساكن في جميع دول العالم، أو ما ظل يعرف بالشرطة الخاصة، ولم تعد الدولة هي الجهة الوحيدة التي تحتكر توفير الأمن والصرف عليه، بل أصبح المجتمع أفرادا وجماعات ينافسون الدولة ويتفوقون عليها في بعض الحالات. [3]

---

[1] نصر الدين بوسماحة، " الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة" الوجه الأخر لعودة المرتزقة "، **مجلة العلوم الإنسانية** المجلد 07، العدد 02، ص 440.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 440، 441.

[3] **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: أهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

هنالك المئات من الشركات التي تقدم خدمات أمنية وعسكرية سواء للدول أو المنظمات، لذلك في هذا المطلب سنرى أهم الشركات التي لها تأثير كبير.

- شركة بلاك ووتر.

هي شركة عسكرية خاصة أمريكية لها باع طويل في تقديم الخدمات العسكرية والقتالية لعدد من الدول وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط اسم شركة بلاك ووتر بالعراق في زمن الاحتلال الأمريكي له في العام 2003، وتأسست الشركة عام 1997 داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ووفق قوانينها، وتقدم الشركة خدماتها لعدد من حكومات دول العالم.

- شركة بلاك شيلد.

شركة ذات منشأ إماراتي، تجذب الشركة الجنود وتدربهم عسكريا بغرض نقلهم للقتال في مناطق نزاعات تهم دولة الأمارات كالنزاع في ليبيا مثلا لدعم مليشيات الجنرال خليفة حفتر ونشطت الشركة في إلى اليمن وفي تدخلات أخرى خارجية، وتجند الشركة الآلاف من طالبي الوظائف من قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية. [1]

- مجموعة فاغنر.

شركة عسكرية شبه حكومية روسية المنشأ والرعاية تعتمد عليها حكومة روسيا الاتحادية، وهي رديف شركة بلاك ووتر الأمريكية، أنشأتها الحكومة الروسية للقيام بالمهام العسكرية في الدول التي لا ترغب روسيا بإرسال قواتها المسلحة لها، وأول ظهور لها في شرق أوكرانيا دعما للانفصاليين ثم استخدمت في الصراع الدائر في سوريا وفي فنزويلا وفي أفريقيا. [2]

تعتبر شركة بلاك ووتر ومجموعة فانغر من اكبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وهما تمثلان الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

---

[1] تقارير الجزيرة، " بلاك ووتر وفاغنر وبلاك شيلد، شركات عسكرية خاصة تعبث بالأمن العربي "، مركز الجزيرة الرابط: https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2020/12/29 التصفح: 2023/04/15.

[2] **المرجع نفسه.**

– مجموعة Group 4 Securicor.

تعتبر الشركة من أكبر الشركات الأمنية في العالم، وتنتشر في معظم دوله، تصف نفسها بأنها المجموعة العالمية الرائدة في مجال الأمن، وهي متخصصة بإدارة القطاعات ذات المخاطر العالية، حيث أنشئ العملاق الأمني البريطاني متعدد الجنسيات في عام 2004، ويقع مقرّها الرئيسي في لندن، توظف G4S أكثر من 620 ألف شخص، من حول العالم، كما تتولى "جي فور إس" مسؤولية الأمن في أكثر من 150 مطارا في العالم كما يتولى عناصرها وظيفة رجال شرطة في بريطانيا، وحماية العديد من السجون. [1]

– شركة سيكورتاس أيه بي.

يعود تأسيس هذه الشركة للعام 1934 في السويد، وهي شركة أمنية عالمية لها مكاتب رئيسية في العاصمة ستوكهولم، تعمل في 53 دولة ولديها حوالي 300000 موظف يعملون في تلك الدول، وتقدر العائدات السنوية بحوالي 10 مليار دولار، تشمل خدمات الشركة الحراسة والدوريات والتحقيقات وأنظمة الإنذار المنزلي ومنع الخسائر والاستشارات الأمنية وتأمين الأحداث الرياضية والتجارية والترفيهية وغيرها من المهام الأمنية. [2]

– شركة داينكورب.

تاريخيا لم تكن هذه شركة متخصصة بالأمن، حيث فسجلها التاريخي يعود للعام 1951 في ولاية فرجينيا إلى عام 1951 للعمل في مجال الطيران حتى العام 1987، وتشمل خدماتها الأمن، ودعم الطيران والاستخبارات، وعمليات الطوارئ، وتتجاوز الإيرادات السنوية للشركة 3 مليارات دولار، وتوظف نحو 17 ألف شخص وتعتبر هذه الشركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أهم زبائنها، وقد قدمت الشركة الدعم للقوات الأمريكية في دول مثل بيرو وكولومبيا والصومال وكوسوفو والكويت وبوليفيا وأنغولا وهايتي. [3]

---

[1] لميس عاصي، " أبرز شركات الأمن الخاصة حول العالم: حجمها وأرباحها، **صحيفة العربي الجديد** "، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح: 2023/04/15.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] أحمد علو،" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهمات مختلفة "، رابط الاطلاع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تاريخ التصفح: 2023/04/15.

– شركة تي أس يو لخدمات الحماية.

تأسست الشركة في جنوب أفريقيا في العام 1999، تعد واحدة من أكبر شركات الأمن الخاصة في جنوب أفريقيا، وهي من الشركات القليلة المتخصصة في الحماية التنفيذية والخدمات عالية المخاطر، والحراسة الشخصية المسلحة والدعم والسيطرة على الحشود والأمن البحري، وتعمل الشركة على تقديم خدماتها في جنوب أفريقيا وفي الدول الأفريقية. [1]

– شركة إيرنيش الدولية .

إحدى شركات الأمن الخاصة بريطانية المنشأ، لديها فروع في عدة مناطق منها قبرص وبريطانيا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل الشركة لدى الشركات العاملة في استخراج المعادن والنفط والغاز وكذلك تعمل مع المنظمات غير الحكومية، الشركة حديثة التأسيس مقارنة بغيرها حيث تأسست في العام 2001، وتعمل في دول أفريقيا كما عملت في العراق في مجال التدريب العسكري والأمني وحماية آبار النفط وقوام قواتها 16000 فرد. [2]

---

[1] لميس عاصي، **مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أداة للسيطرة الإستراتيجية.

تعتبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أداة للسيطرة الإستراتيجية حيث عمدت العديد من الدول للاستعانة بشركات خاصة في بعض الأعمال العسكرية.

المطلب الأول: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كأداة للسيطرة.

سنرى في هذا المطلب هذه الشركات وتأثرها بالعولمة وتأثيرها في السياسة الدولية.

أولا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كمظهر لتجليات العولمة.

تعد الشركات الأمنية الدولية الخاصة أحد أهم مظاهر العولمة الأمنية، وهذه الشركات تمتلك معسكرات تدريب ولها سجون، ولا تخضع للقوانين المحلية بشكل يفتح ثغرات واسعة في جدار السيادة؛ الذي تعتبره الدول أحد أبرز سماتها. وتمثل هذه الشركات مظهرا من مظاهر العولمة من خلال المؤشرات التالية: [1]

– تشكل نمطا من الخصخصة فبعد أن كانت الدولة تحتكر (القوة الخشنة) المتمثلة في القوة الأمنية والعسكرية أصبحت هذه الشركات تزاحم أجهزة الدولة بعضا من وظائفها.

– تدل المؤشرات المتوفرة على أن هذه الشركات تسهم في تشجيع الكفاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية حيث تصل الأجور إلى ما بين 400 إلى 600 دولار يوميا، وتصل أحيانا إلى 1000 دولار يوميا.

– تنقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكومية في هذه البلاد، علما بأنها تمارس عمليات النقل في 50 دولة منها دول عربية بل يعمل في العراق حوالي 55 شركة من هذه الشركات.

ومع تزايد انتشار الشركات الأمنية الخاصة كمظهر من مظاهر التدخل الدولي الجديد وكآلية (للعولمة الخشنة) تنامت ظاهرة مكملة لتعاظم الشركات الأمنية، وهي ظاهرة عولمة السجون، وظهور آليات وأذرع لهذه الشركات (شبكات تجسسية جديدة، وسائط دعم لوجستي عسكري، تنسيق مع مختلف الدوائر والمؤسسات الدبلوماسية للدول العظمى، امتلاك سجون داخل الدول الإفريقية ومخابئ ومدخرات للأسلحة).

---

[1] بوحنية قوي، " شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، (12 افريل 2015) ص 03.

ثانيا: عوامل انجذاب الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يتوفر في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عوامل تتطلع الدول أن يتوفر لتضمن تنفيذ سياساتها الخارجية في العلاقات الدولية وهي: (عامل الوقت، عامل التكاليف، عامل الاحتراف والمهارة) وأدت هذه العوامل لأن تستعين الدول بهذه الشركات إلى درجة الاعتمادية مما عكس دور أعمالها أولا على العلاقات بين الدول وثانيا على الشركات نفسها بأن تطور مستواها لتأخذ مساحات أوسع لنشاطاتها في خدمة الدول والمنظمات الدولي، وهي موضحة كالتالي: [1]

– **العامل الأول يتعلق بالوقت:** أصبح الوقت أحد العوامل المحددة لنجاح الدول أو تنفيذ قرارات المنظمات الدولية وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق ببعثات الأمم المتحدة، ففي الصراع الذي دار في سيراليون عام 1995 تمت السيطرة على الوضع بسرعة غير متوقعة عن طريق الشركة العسكرية الخاصة Executive Outcomes التي ساعدت القوة المسماة SHRIBRIG على تحقيق التهدئة والأمن.

– **أما العمل الثاني فيتعلق بالتكاليف:** يجمع العديد من المختصين على أن الشركات العسكرية الخاصة تستخدم بسبب فعاليتها من حيث التكلفة للدول أو القوات المشكلة عن طريق الأمم المتحدة ويرى آخرون أن موظفي تلك الشركات يتقاضون رواتب أكثر من الموظفين في قوات الدولة النظامية.

– **فيما يتعلق العامل الثالث بالمهارة والاحتراف:** حيث تعتمد الشركات العسكرية الخاصة بشكل على أساسي على موظفين يكونون فعلا أفرادا ذوي مهارات عالية، وذلك لأن جلهم قادم من الخدمة العسكرية السابقة في جيش دولته.

ثالثا: تداعيات انتشار الشركات العسكرية والأمنية في السياسة الدولية.

لقد احتدمت المنافسة بين المؤسسات الأمنية للدولة والشركات الأمنية الخاصة، أصبح الأمن سلعة متاحة أمام الزبون وهو الدول خاصة الهشة، ما ولد أثارا سلبية على المجتمع ودفع المزيد من الأموال لهذه الشركات مقابل الحماية، وهو مؤشر مهم للحكم على قدرة الدولة بفشلها وعدم قدرتها على توفير الأمن لمواطنيها، فإن الاعتماد على شركات الأمن الخاصة يؤدي إلى خلق حالة من الاعتمادية أو الاتكالية لدى الدولة لمصلحة من

[1] محمد بركات صعايده، **مرجع سابق**، ص، ص 10، 11.

يقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بها وهذا ما يترتب عليه ضعف قطاع الأمن الوطني في هذه الدول ويرفع من منسوب تصنيفها كدول فاشلة، وعند الحديث محليا عن كيفية قيام مؤسسات خاصة داخل الدولة وتكفلها بالجانب الأمني نفسر هذا بضعف الحكومات وينجر عنها ظهور المليشيات على سبيل المثال وعلى مستوى السياسة الدولية يؤدي إلى بروز فواعل وشبكات عالمية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الربح المادي وهي الشركات الأمنية الخاصة، وبالتالي أصبح الأمن مثل أي سلعة تعرض في السوق بغرض تحقيق أرباح تعود على أصحاب هذه الشركات الخاصة. [1]

أما الدول الضعيفة التي تحاول إعادة بناء قواتها فتواجه إشكالية حرمانها العنصر البشري الوطني الكفئ كما هو الحال في الصومال وأفغانستان والعراق وليبيا واليمن أو غيرها من الدول التي تصنف على أنها فاشلة أو هي في الطريق إلى الفشل، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الحروب بسبب وصول الأسلحة ليد أشخاص غير مراقبين وهذا جراء الانفلات الأمني وما يتبعها من ثغرات قانونية لا تعالج مسائل انتقال السلاح الخاص بهذه الشركات عبر الحدود وكيفية تخزينه، ومن هي الجهات الوصية بتحمل التبعات السلبية لهذه المخاطر، و من بين التداعيات السلبية انحصار دور سيادة الدول أمام ما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان إضافة إلى التبعات السلبية للأمن البيئي الذي تخلفه الغازات والنفايات السامة جراء استعمال هذه الشركات لهذه الأسلحة وهو ما يجعل وجوب التدخل تحت مسمى القانون الدولي الإنساني وهنا نتساءل عن دور المؤسسات الدولية في حامية للبيئة؟ وبالتالي يعتبر الأمن البيئي بعدما تم المساس به من طرف هذه الشركات العسكرية الخاصة. [2]

إذن من خلال هذا المطلب فان الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة انتشرت بشكل كبير وذلك راجع لتجليات العولمة والتطورات الحاصلة في العديد من المجالات، وهذا ما جعلها تلعب دورا كبيرا في السياسة الدولية.

.

---

[1] الصادق جراية، حفيظة مكي، " خوصصة الأمن في السياسة الدولية: دراسة في الدوافع والتبعات "، مداخلة في الندوة الوطنية حول: **الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية،** (31 جانفي 2021) ص 157.

[2] **المرجع نفسه،** ص ص 157، 158.

المطلب الثاني: انتشار الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة.

إن التغيرات الحاصلة في الشؤون العالمية بعد نهاية الحرب الباردة عقدت من مسائل التطور والآمن كما أن بروز وجهات النظر المتنافسة حول تحقيق اكبر قدر من المصالح وحتى حول السيطرة الإقليمية، والمزيد من السيطرة على مصادر الموارد من فئات مختلفة، ونتج عن ذلك مجموعة من الصراعات، أدت إلى تشكيل مراكز سلطوية متعددة سواء قانونية أو غير قانونية في إطار الاقتصاد العالمي، في حين انه من الضروري تأمين هذه الحاجيات التي أصبحت حيوية خاصة للدول الكبرى، إلا أن مسألة ضمان الأمن لهذه الموارد لم تعد المهمة الحصرية لأجهزة الدولة، بل ظهرت مجموعات أخرى قانونية وغير قانونية بما في ذلك القوات العسكرية، القوات شبه العسكرية، الأطفال الجنود والشركات الأمنية الربحية. [1]

كما أن الطلب المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة من طرف المنظمات الدولية الإنسانية يشجع النموذج الإنمائي الجديد في حد ذاته على زيادة الترابط والتنسيق بين المنظمات الإنسانية والإنمائية العاملة في مناطق الصراع العالمية، والشركات الأمنية الخاصة، ودمج التنمية والأمن، مما أدى إلى ابتكار ما يسمى "بالمجمعات الإستراتيجية" التي تسمح إلى خلق الروابط بين مختلف الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجمعات الإستراتيجية حسب وفقا للأستاذ مارك ديفيلد تتألف من مختلف الدول وأطراف فاعلة غير حكومية والتي تشمل الحكومات، المنظمات الدولية غير الحكومية،المؤسسات العسكرية المؤسسات المالية الدولية، الشركات الأمنية الخاصة، وقطاع الأعمال التجارية. [2]

وقد أصبح الأمن في هذا الصدد أمر جوهريا وحيويا بالنسبة للمنظمات الإنسانية وهي كجزء أساسي من مكونات هذه المجمعات الإستراتيجية في مناطق النزاع، ففي النزاعات المسلحة المعقدة، توفير الأمن من قبل الأطراف أو الحكومات الرسمية يكون غالبا ضعيفا بسبب الفوضى الأمنية والسياسة والاجتماعية التي تعاني مناطق النزاع. وهذا ما من شأنه أن يعطل من أداء المهام والوظائف الإنسانية، كما أن تقلص القوات الأجنبية وحتى قوات حفظ السلام في مناطق النزاع عطل من وصول المساعدات الإنسانية، ولذلك أصبح الطلب على الأمن أمرا ملحا من طرف المنظمات الإنسانية خاصة أمام تزايد رقعة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي

[1] محمد الصالح جمال، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019) ص 119.

[2] **المرجع نفسه**، ص 120.

وفي سبيل المثال ذكر مكتب اونسو ANSO (منظمة دولية غير حكومية) إن انعدام الأمن من شأنه منع المنظمات الدولية غير الحكومية من الوصول إلى الفئات المتضررة مما يؤدي إلى مزيد من انتشار الفوضى وانعدام الأمن في مناطق النزاع، وكنتيجة لعدم وجود بدائل لهذه المنظمات غالبا ما تضطر إلى الاعتماد على المجموعات المحلية من الميلشيات المحلية والعشائر لحماية موظفيها والسماح لهم من مواصلة عملياتهم، ويكون ذلك خاصة في مناطق النزاع داخل الدول الفاشلة أو الضعيفة. وهذه العلاقة بين المنظمات الإنسانية والمجموعات المحلية داخل مناطق النزع، هي علاقة ربحية فقط هدفها الحماية وهي ابعد من أن تكون احترافية. [1]

لذلك نجد ان المنظمات الإنسانية العاملة في مناطق النزاع، انتقلت إلى توظيف الشركات الأمنية الخاصة من أجمل حماية موظفيها وأنشطتها، بعدما رأت في ذلك بديلا أفضل بل وأحيانا البديل الوحيد، وفقا لبعض التقديرات، فإن أكثر من 40 منظمة دولية غير حكومية وقعت عقود مع شركات أمنية خاصة في السنوات الأخيرة، لكن هيئة الأمم المتحدة كانت متحفظة ومتشككة تجاه الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق النزاعات. [2]

كما إن الملاحظ هو تزايد استخدام الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة، فإذا اثبت الحكومات الوطنية أنها غير قادرة على ضمان أمنها، تتدخل المنظمات الدولية الإنسانية للقيام بذلك عن طريق استخدام الشركات الأمنية الخاصة هذه الأخيرة التي قد تكون بديلا في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية المعقدة وحالات الطوارئ، نظرا لقدرتها على الانتشار بسرعة واحترافية في المناطق الخطيرة والمحاصرة كمناطق النزاعات المسلحة، حيث لديها القدرة في الانتشار من شهرين إلى أربعة أشهر عكس قوات الأمم المتحدة التي تكون قدرة انتشارها من سنة إلى ثمانية أشهر. [3]

إذن فإن انتشار الشركات الأمنية الخاصة داخل مناطق النزاعات المسلحة، يعتبر رد فعل على الطبيعة المتغيرة للبراديم الأمني العالمي، وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المؤسساتي ووجود هياكل منظمة للشركات الأمنية الخاصة قد أدى إلى درجة كبيرة من الفعالية والاحترافية في الأداء، وأصبحت الشركات الأمنية بذلك تميل إلى

---

[1] محمد الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] **المرجع نفسه**، ص 122.

[3] **المرجع نفسه**، ص 123.

استخدام ما هو مقبول دوليا من أدوات قانونية ومالية في إطار التعاقد للتدخل في مناطق النزاعات المسلحة بهدف تأمين صفقاتها، والحصول على دعم الحكومات المعترف بها وتجنب الإحراج والتشكيك على مستوى المجتمع الدولي .[1]

من كل ما سبق، يمكن القول بأن الشركات الأمنية الخاصة قد طرأت تغيرات على مهامها وأنشطتها بحيث كانت تعتمد على المرافقة والدعم لتتحول إلى فاعل وأحيانا طرف في النزاع المسلح، أي انه عملية تسييس لهذا النوع من الشركات ومحاولة إدراجها وجرها إلى أن تشارك في مناطق النزاعات المسلحة سواء بطريقة مباشرة وغير مباشرة، من خلال التدخل في أداء أنشطة لم تكن مسندة إليها، وإنما تم تحويلها إلى أداة تداخليه بامتياز من اجل ترجيح كفة طرف على طرف آخر وفق ما يخدم مصالح القوى الكبرى التي تعتبر في حد ذاتها من أكثر ممولي هذا النوع ن الشركات على اعتبار أن هذه الأخيرة منشأها يكون في احد الدول الكبرى أو مجملها (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا، فرنسا..الخ)

[1] محمد الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص ص 123، 124.

الفصل الثاني: مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل والذي كان معنون بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كنتيجة لخصخصة الأمن، ومنه فهذه الأخيرة أصبحت احد الأدوات التي تلجا إليها الدول لتحقيق أهدافها، وعليه كاستنتاجات توصل لها من خلال هذا الفصل نضعها كما يلي:

- هنالك تمييز بين الشركات الأمنية التي هدفها تقديم خدمات أمنية للأفراد وحمايتهم، عكس الشركات العسكرية الخاصة التي هدفها التدخل في النزاعات والعمل كمرتزقة، لكن حسب وثيقة مونرو فإنها لم تميز بينهما وهذا ما اعتمد في الدراسة.
- للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة العديد من المجالات فهي تتدخل في النزاعات أو حالات الكوارث الطبيعية، كما أن هنالك الآلاف من هذه الشركات أهمها: فانغر الروسية، وبلاك وتر الأمريكية، كما أن هذه الشركات لها أهداف إستراتيجية تستعين بها الدول لتحقيق مصالحها.

الفصل الثالث:

نماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

الفصل الثالث: نماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

عرفت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تطورا في السنوات الأخيرة، خاصة مع تزايد الطلب على خدماتها من طرف الدول والمنظمات الدولية، فنجد شركة فاغنر المحسوبة على روسيا طلب خدماتها في العديد من الدول خاصة التي يوجد فيها النزاعات، كما نجد شركة بلاك ووتر تتزايد خدماتها بشكل كبير وتعتبر من أهم الشركات التي ساعدت في احتلال العراق.

لذلك سيتم تقسيم الفصل عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: شركة فاغنر الروسية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

المبحث الثاني: شركة بلاك ووتر الأمريكية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

المبحث الثالث: تقييم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

الفصل الثالث: نماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

المبحث الأول: شركة فاغنر الروسية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

من المعروف أن روسيا تمتلك حاليا عددا من الشركات العسكرية، ولكن الأكثر شهرة وتميزا بينها هي مجموعة فاغنر نظرا لتدخلاتها في العديد من الحروب، لذلك في هذا المبحث سيتم تناول شركة فاغنر نظرا لنشاطها.

المطلب الأول: إطار حول شركة فاغنر الروسية.

سيتم التطرق إلى معرفة شركة فاغنر الروسية كيف نشأت واهم أهدافها.

أولا: الخلفية التاريخية لتأسيس شركة فاغنر.

تأتي شركات الخدمات الأمنية الروسية في الطليعة عالميا، ويعود ذلك للاستخدام المكثف لها في العمليات الخارجية من قبل الكريملن، سواء في أوكرانيا سوريا أو ليبيا، إلى جانب بعض البلدان الإفريقية، حيث إن تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا أدى إلى إبعاد عدد كبير من العسكريين الروس، وفي مقدمتهم مقاتلو قوات المهام الخاصة المعروفة باسم"Spetsnaz"، وعلى رأسها وحدة مكافحة الإرهاب "Alpha" ووحدة القوات الخاصة " Vympel"، التابعتان للمخابرات السوفيتية سابقا، فتحول وضعهم من جندي نظامي إلى شخص بطال دفعهم هذا للتعامل مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية، حيث بدأت هذه الأخيرة في التزايد بشكل ملفت وصولا لتقنين عملها تحت غطاء قانون الحماية الخاصة لعام 1992، وبعد ستة سنوات أصبحت عناصر الأمن الخاصة تابعة للشرطة في روسيا، مما عكس وجود سوق محلية كبيرة للأمن الخاص، لكن مع هذا لم يتم تقنين الشركات العسكرية الخاصة، علما أنه توجد من 10 إلى 20 شركة عسكرية خاصة ضمن قرابة 4000شركة أمنية خاصة، حيث تعود جذور نشأة شركة **فاغنر** إلى شركة **أوريل** لمكافحة الإرهاب، التي تأسست في مدينة **أوريل** سنة 2003، كونها مركز للتعليم والتدريب غير الحكومي من قبل أفراد متقاعدين من القوات الخاصة وأبرمت هذه الشركة عقود مع شركات مدنية روسية متعددة بغرض حماية عملياتها التجارية في الطريق، وانبثقت عن الشركة المذكورة عدة شركات منها "**موران**" للأمن مسجلة رسميا في عام 2011. [1]

---

[1] فوزي خلف الله، الطاهر رياحي، **" الوضع القانوني لشركة فاغنر في النزاع المالي على ضوء قواعد القانون الدولي"** **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 02 (ديسمبر 2022) ص 332.

إذن كان هناك العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الروسية التي أثبتت نفسها على الأرض، وهذا ما سهل الطريق لظهور شركة فاغنر.

عقب هذه الظروف تأسست شركة فاغنر فعليا في عام 2014 على يد ديمتري أوتكين، وهو ضابط استخبارات عسكري روسي سابق كان قد حصل في عام 2016 على وسام الشجاعة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ويمتلكها رجل الأعمال الروسي يفغيني بريغوجين وتعد فاغنر ذراعا سرية لقوات الأمن الروسية وهي أقرب إلى الجيوش العسكرية الخاصة من الشركات العسكرية بشكلها التقليدي في الفكر الغربي، إن أهم ما يميز عناصر فاغنر استعدادهم للقتال في الصفوف الأمامية، فهم يقاتلون في العديد من المناطق خاصة التواجد في القارة الإفريقية. [1]

كما تشكل مجموعة فاغنر الأمنية أداة سياسية في يد الحكومة الروسية، إذ تخدم كلا من وزارة الخارجية الروسية ووزارة الدفاع الروسية، ويتم تعبئتها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح الروسية بهدف تعزيز المكانة العالمية لروسيا، وتضطلع شركة فاغنر بعمليات متعددة بالوكالة لصالح موسكو في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم دون الحاجة للزج بقواتها العسكرية النظامية، ودون أن تكون مضطرة لتبرير تورطها، وهو ما يتماشى مع توصيف الرئيس الروسي بوتين لها بكونها وسيلة لتنفيذ المصالح الوطنية دون مشاركة مباشرة من الحكومة الروسية. [2]

إذن فشركة فاغنر الروسية تأسست عبر مراحل بدأت منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وبالتحديد يعود إلى شركة أوريل لمكافحة الإرهاب، أين كان التأسيس الفعلي لها سنة 2014.

بالإضافة إلى ذلك فان النظام الروسي أصبح يعتمد بشكل كبير على شركة فاغنر خاصة بالتدخلات العسكرية التي تثير جدلا واسعا على المستوى الدولي، فالاعتماد على هذا النوع من الكيانات في بعض المهام العسكرية يعتبر تهرب من المسئولية الدولية، كما رفضت السلطات الروسية تقنين هذه الشركات في القوانين الداخلية رغم الاعتماد عليها داخليا وخارجيا.

---

[1] أحمد مولانا، " شركة فاغنر الروسية: النشأة والدور والتأثير"، **المعهد المصري للدراسات** (03 فيفري 2021) ص 09.

[2] **المرجع نفسه.**

ثانيا: أسباب وأهداف الاعتماد على مجموعة فاغنر.

خلال السنوات الأخيرة وجدت روسيا نفسها في العديد من بؤر الحرب في العالم لاسيما لذلك اعتمدت على شركة فاغنر وهذه الأخيرة لها العديد من الأسباب للاعتماد عليها بالإضافة إلى العديد من الأهداف. [1]

– **تجنب العقوبات الدولية**: حرص الكرملين على تجنب أي تدخل عسكري مباشر له في أي حرب يختلف في الحرب الأوكرانية الحالية، لان مثل هذه التدخلات سيزيد من حجم الإنفاقات وكذا العقوبات الاقتصادية.

– **الحد من الخسائر البشرية**: يخشى من تكرار سيناريو أفغانستان على مدار عقد من الزمن مع الفشل في تحقيق أهدافه، وبهذا فإن الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يعد مخرجا مناسبا.

– **محاكاة الدول الغربية**: التي اعتمدت على خصخصة الأمن ونشر قوات الشركات العسكرية والأمنية في العديد من دول العالم ما حدق في ليبيا عام 2011 لدعم قوات المعارضة المسلحة في مواجهة القذافي.

– تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال خلق توترات خاصة داخل الدول الإفريقية.

– استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خارج القنوات الدبلوماسية الرسمية يسمح لها ببناء علاقات ترابطية مع المجتمع الدولي.

يبدو أن أهداف الشركة الروسية فاغنر، لا تتوافق مع ما ورد في تعريفات المواثيق الدولية، فهي ليست كيان مستقل بذاته، لان ليس لها مطلق الحرية في تقديم الخدمات على أساس معيار العرض والطلب، كما هو معروف ومعمول به في المعاملات التجارية، التي تهدف بالمقام الأول لتحقيق الربح، فهذه الشركة هدفها سياسي أكثر منه تجاري، كونها لا تبرم عقود تجارية قد تضر بالمصالح السياسية لروسيا.

عموما ووفق المعطيات المذكورة سابقا يمكن حصر مهام الشركة الأمنية العسكرية الخاصة الروسية فاغنر رسميا في كونها تقوم بتوفير الحماية للمنشآت المهمة عبر العالم خاصة في إفريقيا ومناطق النزاعات، خاصة عند طلب خدماتها.

---

[1] جوليا ترويستكا، " فانجر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء **"، مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد 24، (2017) ص 78.

ثالثا: لماذا لم يقنن نشاط فاغنر في روسيا؟

الشركات العسكرية الخاصة غير مقننة في روسيا بموجب المادة 359 من القانون الجنائي الروسي لعام 1996 والذي يُعرف"المرتزق" على أنه شخص يعمل بغرض الحصول على مكافأة مادية دون أن يكون من مواطني الدولة التي يشارك في نزاعها المسلح أو في الأعمال العدائية الجارية على أراضيها، ولا يقيم بشكل دائم ضمن إقليمها أو يقوم بواجباته الرسمية فيها.

حاول عدد من أعضاء مجلس النواب الروس ي بداية من عام 2009 تمرير تشريعات تقنن عمل الشركات العسكرية الروسية لكنها لم تحظ بالموافقة، وفي مارس 2018 رفض مجلس الوزراء الروسي (بما في ذلك وزارات الدفاع والعدل والمالية، الحرس الوطني وجهاز الأمن الفيدرالي، وجهاز الاستخبارات الخارجية، والمدعي العام) النظر في إضفاء الشرعية على فاغنر أو الشركات العسكرية الخاصة الأخرى، بحجة أن سلوك "المرتزقة" ينتهك الدستور الروسي وأن الدولة وحدها هي المسؤولة عن الدفاع والأمن، ويعزى عدم تقنين نشاط تلك الشركات إلى عقبات ببيروقراطية من طرف جهات نافذة في مقدمتها الجيش الروسي ترى ضرورة احتفاظ الدولة باحتكار استخدام العنف، فضلا عن وجود تضارب في المصالح بين وكالة الأمن الفيدرالي (FSB) وجهاز الاستخبارات العسكرية (GRU) فيمن يخص من له حق الإشراف على نشاط تلك الشركات. [1]

وأخيرا، تعتبر موسكو أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أكثر فائدة طالما أنها غير مقننة، فبهذه الطريقة يسهل على السلطات الروسية التنصل من المسؤولية عن أنشطتها، وهو ما فعله بوتين فيما يخص تواجد فاغنر في ليبيا، حيث قال في مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في موسكو في يناير 2020، ردا على سؤال حول وجود عسكريين متعاقدين روس في ليبيا: "حتى إذا كان هناك مواطنون روس، فإنهم لا يمثلون مصالح الدولة الروسية، ولا يحصلون على أي أموال منها. [2]

إذن فالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في روسيا ومن بينها شركة فاغنر هي شركات غير مقننة ولا توجد قوانين في روسيا تجيزها، وهذا ما تهدف إليه روسيا لأنه يبعدها عن المسؤولية تجاه تدخلاتها.

---

[1] أحمد مولانا، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] **المرجع نفسه**، ص 20.

المطلب الثاني: تواجد فاغنر الروسية في مناطق النزاعات.

تعتبر شركة فاغنر من أهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة النشطة في العالم، حيث تتواجد هذه الشركة في العديد من المناطق التي اندلعت فيها أزمات أو نزاعات، لذلك في هذا المطلب سوف نتطرق لأهم التدخلات التي قامت بها شركة فاغن.

أولا: شركة فاغنر وتواجدها في سوريا.

بدأت شركة فاغنر في أداء دور مهم على أرض المعركة في سوريا عقب التدخل العسكري الروسي في سبتمبر 2015، وهي تمارس أنشطة متعددة فإضافة إلى حماية المنشآت الإستراتيجية وحقول الغاز الطبيعي والبترول نقلت الصحافة عن اشتراكها في المعارك في سوريا في أكثر من نقطة بوصفها قوة مقاتلة، ومع الخبرات المتراكمة لدى مقاتلي الشركة من الحرب في أوكرانيا، إضافة إلى ما تلقوه من تدريبات في روسيا فإنهم وصلوا إلى كفاءة عالية في استخدام الأسلحة المتنوعة واستخدام الأسلحة الثقيلة وحتى الدبابات بشكل كبير، وفي الوقت نفسه من المعروف أيضا أنهم يؤدون دورا مهم في تدريب الميليشيات التابعة للنظام على استخدام الأسلحة الإستراتيجية والثقيلة وفي تدريب الطيارين على استخدام الطائرات الحربية وعلى رأسها طائرات ميغ، وقد فتحت هذه الكفاءة لدى عناصر فاغنر الطريق أمام استخدامهم بوصفهم عناصر مقاتلة، ومنحتهم الفرصة للمشاركة في العديد من المعارك في سوريا، حيث شاركت فاغنر في العمليات العسكرية التي نفذت على مدينة تدمر الواقعة بالريف الشرقي لمدينة حمص في عام 2016 وعلى غرب مدينة دير الزور بدءا من 2017، وكانت قد عملت هناك بالتنسيق مع القوات الرسمية التابعة لروسيا، كما أنها أحكمت السيطرة على حقول الغاز في تدمر كانت قد شاركت في الهجوم الذي نفذ على شرق دير الزور، كما هناك نشاط لعناصر فاغنر في مناطق القامشلي وعين العرب ومنبج، كما شاركوا في الاشتباكات في منطقة اللاذقية وإدلب. [1]

وتختلف طبيعة وجود فاغنر في سوريا عنها في الدول الأخرى من وجه حيث إن وجود العناصر العسكرية التابعة رسميا لروسيا على الأرض في سوريا يجعل وجود فاغنر مختلفا عما هو عليه في مناطق القتال الأخرى كما أن روسيا التي تدخلت عسكريا في سوريا لم تستخدم فقط شركاتها العسكرية الخاصة، بل استخدمت جيشها

---

[1] كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد،" مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية "، **مجلة رؤية تركية**، مركز سيتا للدراسات المجلد 09، العدد 02، (2020) ص 203.

الرسمي أيضا، ولكن في الفترة التي اشتد فيها القتال وارتفعت فيها الخسائر دخلت فاغنر على الخط، وأصبحت جزءا فعالا من الحرب الدائرة في سوريا. [1]

يعتبر تواجد الشركة الأمنية والعسكرية فاغنر في سوريا حتميا، كون روسيا تعتبر طرفا فاعلا في النزاع داخل سوريا، لذلك فهي يتم استخدامها من طرف سوريا لتحقيق مصالحها على ارض الواقع، إذن تتصرف فاغنر وفقا لما تمليه عليها ظروف المناطق التي تنشط فيها، وعلاقات التحالف المحلية لروسيا، وفي أراض تدور فيها رحى الحرب بقوة مثل سوريا.

ثانيا: شركة فاغنر الأمنية في السودان.

بدأ ظهور فاغنر في السودان عقب زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى موسكو في شهر نوفمبر من عام 2017، ففي تلك الزيارة الشهيرة طلب البشير علنا من بوتين المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشؤون السودانية، وعقب الزيارة بأقل من شهر نقلت روسيا أول سرية من شركة "فاغنر" بقيادة الرائد المتقاعد بالقوات الخاصة "ألكسندر كزنيتسفو" إلى السودان، وجرى إنشاء مُعسكر لهم في مدينة أم درمان أشرف خلاله عناصر "فاغنر" على تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية، وتم الاتفاق على الشراكة بينهما في تجارة الذهب والسلاح، وجرى إنشاء معسكر بمنطقة "أم دافوق" على الحدود السودان مع أفريقيا الوسطى، كما منح البشير فاغنر حقوق التنقيب عن الذهب في عدة مواقع في جبال النوبة ودارفور وولاية نهر النيل، وفي أوت 2020 ألقت حكومة روسيا البيضاء القبض على 33 عنصرا من "فاغنر" على أراضيها ثبت أن من بينهم عدة عناصر تواجدوا في السودان قبل مجيئهم إلى البلاد، وعثر بحوزتهم على شرائح اتصالات وعملات وكروت شحن سودانية، وقد صرح وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن منوشين" بأن "يفنغي بريغوجين" وشبكته يستغلان الموارد الطبيعية للسودان لتحقيق مكاسب شخصية ونشر تأثيرهم الخبيث حول العالم. [2]

إذن فتواجد شركة فاغنر في السودان كان من اجل تأمين مناجم الذهب، وتم اتهام روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال ثروات السودان.

---

[1] كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد، **مرجع سابق،** ص ص 204، 205.

[2] مراد بوعيشة، محمد بن فردية،" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا: شركة فاغنر الروسية "، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01، (2022) ص 401.

ثالثا: تواجد شركة فاغنر في ليبيا.

أصبحت ليبيا الوجهة الجديدة للقوى الكبرى فبعد سنوات من الإهمال الأمريكي لها تحولت ليبيا إلى ساحة حرب بالوكالة، ففي هذا الإطار حاول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في سنة 2019 إلى دفع "خليفة حفتر" لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في موسكو مع رئيس الوزراء "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، لكنه فشل في ذلك كما شارك بوتين في مؤتمر برلين بداية سنة 2020 الذي كان يهدف إلى إعادة توجيه الأطراف نحو الحل السياسي، إلا أن تدخل روسيا في ليبيا سيستمر رسميا في كلا الحالتين كونه استخدم نموذج الجماعات العسكرية للوصول إلى هدفه الرسمي، فشكل الاعتماد المتزايد على الجماعات العسكرية الخاصة كأداة للسياسة الخارجية يعد سمة الإستراتيجية المنتهجة من قبل بوتين في العديد من المجالات حيث أرسلت روسيا مئات من عناصر المرتزقة إلى ليبيا من دمشق إلى بنغازي وفقا للتقارير الغربية، وحسب وكالة رويترز تعتقد القوات العسكرية الأمريكية أن الجماعات الخاصة (الجهات الموالية لحفتر) استخدمت أنظمة الدفاع الجوية الروسية لإسقاط طائرة أمريكية دون طيار، هذه العملية بطبيعة الحال تتطلب مهارات عالية تتمتع بها جهة معينة. [1]

نلاحظ أن النظام الروسي يسهل عملية توغل عناصر فاغنر عن طريق إبرام اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي والعسكري لتوفير الأمن للشركات التي تتولى استخراج الموارد في ليبيا والانخراط في أنشطة أكثر لتوسيع نفوذها في المنطقة وتغيير ميزان القوى الإقليمي.

إذن بدأ الحديث بشكل مكثف في الساحة الدولية عن تواجد مجموعة فاغتر في ليبيا وبهذا يمكن تقسيم مشاركتها في الصراع الدائر إلى مرحلتين: [2]

– المرحلة الأولى: بدأ هذا التواجد عام 2018، حيث حضر بريغوزين اجتماعا في موسكو بين قيادة الجيش الروسي وحفتر الذي استنجد بروسيا من أجل الحصول على دعم أكثر كما أنه حصل على موافقة روسيا على طبع عملة نقدية مزدوجة تم تداولها في الشرق الليبي التابع لقواته.

---

[1] كريمة لعيساوي،" دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة " فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 09، العدد 01، (2022) ص 373.

[2] شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل،" تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فانغر في ليبيا "، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، (2022) ص 978.

– المرحلة الثانية: عام 2019، بدأ الظهور المكثف لكل من خليفة حفتر وبريغوزين خاصة بعد هجوم حفتر على طرابلس حيث شارك المرتزقة التابعين للمجموعة في القتال فضلا عن قيامهم بأعمال الحراسة لحقول النفط الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر وبحسب أحد تقارير الأمم المتحدة في عام 2020 فإن الدعم اللوجستي العسكري الروسي المباشر المقدم إلى فاغنر ازداد بشكل كبير أين رصدت نحو 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أقلعت من سوريا إلى ليبيا بين نوفمبر 2019 وجوان 2020، وبالرغم من الغموض الذي يسود عناصر فاغتر في ليبيا إلا أن هناك تقريرا سريا أمميا (تم تسريبه) صدر في ماي 2021 قال: "أن مجموعة فاغنر الروسية لديها ما يصل إلى 1200 مقاتلا في ليبيا".

كما لعبت قوات فاغنر دورا مهما في الدفاع عن خليفة حفتر حيث انه طلب خدماتهم عبر حليفه روسيا، فمن منظور الهندسة السياسية شاركوا في التحضير للهجوم على طرابلس عام 2019، وكان لهم دور رئيسيا في الحرب ضد طائرات "بيرقدار" بدون طيار من خلال تحديد مواقع التخزين أو مدارج الهبوط التي سيتم قصفها من قبل الجيش الوطني الليبي، كما أن قوات فاغنر استخدمت أيضا أسلحة وتقنيات محظورة أثناء انسحابها من جنوب طرابلس في عام 2020 مثل MON-50, 90,100 لغم مضاد للأفراد المحظور بموجب اتفاقية أوتاوا. [1]

إذن فشركة فاغنر تتواجد في المناطق الشرقية وهذا راجع لكونها مناطق تسيطر عليها ما يسمى بقوات الجيش الليبي التابعة لحفتر من جهة، كما أنها تسيطر على حقول النفط الليبي في المنطقة الجنوبية وأبرزها حقل الشرارة الذي تم الاستيلاء عليه منذ سنة 2020، وهذا ما تسعى إليه روسيا من اجل توسيع نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية التي تعد ليبيا بوابة للدخول إلى صحراء الساحل، ويتجسد ذلك عبر قوات فاغنر. [2]

إن استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خارج القنوات الدبلوماسية والعسكرية الرسمية يسمح لروسيا ببناء علاقات هرمية مع الدول الأجنبية، ويمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها إذا نجحت ويتم التخلي عنها إن لم يكن كذلك.

---

[1] شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص 979.

[2] **المرجع نفسه**.

المبحث الثاني: شركة بلاك ووتر الأمريكية كأهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

تعتبر بلاك ووتر احد أهم الشركات الأمنية في العالم، وهي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك سنرى دور هذه الشركة في احتلال العراق.

المطلب الأول: شركة بلاك ووتر واهم فروعها.

سيتم في هذا المطلب التطرق لنشأة شركة بلاك ووتر بالإضافة إلى مهامها واهم فروعها.

أولا: نشأة شركة بلاك ووتر وأهم مهامها.

تعد شركة بلاك ووتر من ابرز الشركات الأمنية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بشركات عسكرية خاصة وتقدم خدماتها للحكومات والأفراد في مجال التدريب والتسلح والعمليات الخاص، وكانت نشأتها نتيجة مساعي حثيثة لسياسيين ومستثمرين وعسكريين يبحثون عمن يمارس أعمال ومهام نيابة عنهم، وظهرت فكرة الشركة مع بداية عقد التسعينيات عندما عملت الحكومة الأمريكية على إتاحة المجال أما شركات الأمن الخاصة للقيام بغالبية الخدمات اللوجستية في العمليات العسكرية الخارجية التي يقوم بها الجيش الأمريكي خارج الحدود لتصبح بذلك من سمات العولمة وفرض الهيمنة ليس على الدول فقط ولكن على المجتمع الدولي والنظام العالمي كذلك، وتنامت صناعة الخصخصة العسكرية أثناء الفترة التي كان فيها ديك تشيني وزيرا للدفاع بين (1989-1993) إذ كانت فكرته تقوم على توفير اكبر عدد من الجنود للمهمات القتالية بحيث يقوم المتعاقدون الخصوصيون بالأعمال اللوجستية التي تتصاعد في كل مرة تقوم بها الإدارة الأمريكية بإرسال قواتها خارج الحدود، وبهذا المعنى يكون وزير الدفاع ونائب الرئيس الأمريكي السابق فيما بعد أول الدعاة الرسميين لعملية استخدام القطاع المدني في الأعمال العسكرية، وهذه الفكرة فسحت المجال أما العديد من التعاقدات بين البنتاغون والشركات الخاصة لعل من أبرزها حصوله في نهاية أوت 1992، على عقد لشركة هالبيرتون لدراسة إمكانية توفير الدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية المنتشرة في العالم وللقيام بجميع أعمال المساندة للجيش لمدة خمس سنوات متتالية، وهكذا فسح عقد هالبيرتون المجال أما عملية خصخصة سريعة في مجال الصناعة العسكري. [1]

[1] أزهار عبد الله حسن الحيالي،" شركة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الأمريكي في العراق **"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 09، (2011)** ص 204.

وفي خضم مسيرة الخصخصة هذه تأسست شركة بلاك ووتر في العام 1997 وفق القوانين الأميركية التي تسمح بإنشاء مصانع وشركات عسكرية خاصة، وتقدم هذه الشركة خدماتها من تدريب وعمليات خاصة للحكومات والأفراد، ومؤسس الشركة هو الضابط السابق في القوات البحرية الخاصة "إريك برنس"، أما رئيسها فهو "داري جاكسون" أحد ضباط القوات الخاصة سابقا، وتملك أكبر موقع خاص للتدريب والرماية في الولايات المتحدة، حيث يمتد فوق مساحة 28 كلم^2 في ولاية كارولينا. وقد فازت بأول عقودها الأمنية مع حكومة الولايات المتحدة في العام 2000 بعد تفجير المدمرة الأميركية قرب السواحل اليمنية، وتعتبر شركة بلاك ووتر المثال الأبرز لما يمكن أن تضطلع به الشركات المماثلة من مهمات، فقد شاركت في الأعمال العسكرية في العراق وأفغانستان، وبرز اسمها كمشارك في حرب اليمن 2015 و2016 إلى جانب القوات الحكومية والتحالف ضد الحوثيين، وتملك هذه الشركة قاعدة بيانات لنحو 21000 جندي سابق من القوات الخاصة تستطيع الاعتماد على خدماتهم ولديها تجهيزات عسكرية متطورة وثقيلة لا تقل عما تمتلكه الجيوش النظامية. [1]

إذن جدير بالذكر أن بلاك ووتر هي شركة خاصة تم تأسيسها في البداية لتستفيد من عملية خصخصة الجيش.

كما إن شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر بدأت نشاطها بنمط تقليدي في تلقي تعهدات مختلفة كحماية رؤساء دول أو أبار نفط أو تدبير انقلابات على أنظمة حكم لصالح فئات سياسية معينة وتامين الحماية للمباني والمنشات وللشخصيات ولمن يطلبها مقابل المال، إلا انه سرعان ما تطور وتوسع نشاطها ليتضمن أنشطة تكنولوجية وفنية واقتصادية إلى جانب العسكرية لتتحول بذلك إلى شركة تجارية تشرف على صناعة شركات الأمن والحماية وخدمات الجيش وتقدم خدمات هي من اختصاص أجهزة الدولة الوطنية بغية الربح بيد أن ما ساهم في دعمها وانتشارها جملة اعتبارات إيديولوجية واقتصادية وتاريخية مختلفة، ثم انتقلت إلى التواجد في مناطق النزاعات. [2]

[1] إكرام بلباي،" الإطار الدولي العام للشركات الأمنية الخاصة "، في أعمال الندوة الوطنية حول: " الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية "، (31 جانفي 2021) ص ص 45، 46.

[2] أزهار عبد الله حسن الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 205، 206.

ثانيا: شركة بلاك ووتر واهم فروعها.

تكون شركة بلاك ووتر من شركات فرعية أبرزها: [1]

- Black water Training Center تقدم خدمات تدريب تكتيكية والتدريب على استخدام السلاح داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

- Black water Target Systems مركز التدريب الكلاب البوليسية على العمل ضمن الدوريات المتخصصة بالعمليات العسكرية.

- Black water Canines متخصصة بتصنيع طائرات من دون طيار يتم التحكم بها عن بعد.

- Black water Airships LLC متخصصة بتقديم خدمات التدريب التكتيكي للقوات المتخصصة بحماية المناطق البحرية.

- Black water Maritime تأسست سنة 1997 بغية تصميم وبناء مرفق للتدريب تابع للشركة الأم.

- Black water Development Group شركة خاصة بالخدمات الأمنية في جزيرة باربيروس للقيام بأعمال أمنية بحرية.

- Black water Security Consulting متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الأمنية.

وهكذا نجد إن شركة بلاك ووتر ومن خلال شركاتها الفرعية توفر خدمات واسعة لزبائنها في كافة أنحاء العالم إلا أن شهرتها الحالية لم تتحقق إلا بعد تأسيس شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية في 21 جانفي 2002، وجاء في الوثيقة التأسيسية لها " إن مهمة الشركة دعم الأمن العالمي والعمل على إرساء مبادئ الحرية وتعزيز الديمقراطية عن طريق دعم السياسات الوطنية الأمريكية والدولية للدفاع عن المضطهدين ومن لا صوت لهم، وبناءا على ذلك يلتزمون بان يكونوا من الصفوف الأمامية في الحرب على الإرهاب. [2]

---

[1] أزهار عبد الله حسن الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 205، 206.

[2] مجدي كامل، **بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الأمريكية**، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2008) ص 68.

المطلب الثاني: دور شركة بلاك ووتر في احتلال العراق.

تعتمد الولايات المتحدة بشدة على الشركات الخاصة لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات في العراق بما في ذلك الأمن، ويبدو أن هذه هي المرة الأولى التي تعتمد فيها الولايات المتحدة بشكل مكثف على الشركات الأمنية الخاصة لتوفير الأمن في بيئة مضطربة، على الرغم من أنها تعاقدت في السابق مع خدمات أمنية محدودة في أفغانستان والبوسنة وأماكن أخرى، وفي الفترة ما بين عامي 2003 و2007، زاد الإنفاق على الأمن الخاص وإنفاذ القانون في العراق من مليار دولار إلى 4 مليارات دولار سنويا أي ما يقدر ب 80 بالمائة من هذا النوع من العقود التي تحتفظ بها وزارة الخارجية، وكان 80 بالمائة من موظفي الأمن الخاص الذين تستخدمهم وزارة الخارجية يعملون لدى شركة بلاك ووتر. [1]

بدأت عملية غزو العراق في 20 مارس 2003، من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ليتم تشكيل حكومة انتقالية تعرف باسم سلطة التحالف المؤقتة، وقد ظلت هذه السلطة سارية حتى جوان 2004، عندما تم نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة منذ الغزو، حافظ التحالف على وجود عسكري قوي في العراق سواء لمكافحة التمرد أو لأغراض بناء الأمة ويتكون الوجود العسكري من كل من القوات الوطنية وأفراد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وقد لعبت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دورا نشطا وواضحا في العراق. [2]

وقد بدأ عمل بلاكووتر في العراق في منتصف عام 2003، بعقد بدون مزايدة بقيمة 27 مليون دولار لحراسة بول بريمر، وزارة الخارجية لإدارة إعادة اعمار العراق بعد الغزو في عام 2003 ب 9 فرق وثلاث طائرات هليكودتر مع الطيارين، وبعد مرور عام وسعت وزارة الخارجية العقد إلى 100 مليون دولار وبحلول عام 2007، عينت شركة بلاكووتر 845 من 1100 من موظفي الأمن الخاصين الذين عملوا في وزارة الخارجية في العراق. [3]

---

[1] مشرف وسمي محمد الشمري،" حماية السكان المدنيين في العراق من الشركات الأمنية الخاصة في ظل الاحتلال **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية "**، المجلد 10، العدد 04، (2011) ص ص 328، 329.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه**، ص 329.

ولهذا لم ينظر صناع القرار الأمريكي إلى خياري استخدام الجيوش النظامية أو شركات الحماية الأمنية على أنهما خياران لا يمكن الجمع بينهما في احتلال العراق، بل على العكس من ذلك انه من المناسب الجمع بين الاثنين معا، ولهذا قررت الإدارة الأمريكية وبضغط من شركات الحماية الأمنية وفي مقدمتها شركة بلاك ووتر وشركات السلاح الأمريكي التي ألقت بكل ثقلها وأموالها لإيجاد دور لها في حرب احتلال العراق سنة 2003، انه من المناسب إن تتزامن حملتها الجوية مع هجوم بري تقوم به جيوشها النظامية بمساندة الشركات الخاصة بذات بلاك ووتر وعمدت إلى تحديد مهام وادوار لها في عملية الإعداد والتجهيز للاحتلال والتي يمكن أن تقسم إلى خدمات مسلحة وأخرى غير مسلحة وكالاتي: [1]

1/ تتضمن الخدمات المسلحة:

– تقديم الدعم العسكري المتواصل للقوات النظامية الأمريكي في الجوانب العمليات، استخدام وصيانة أنظمة التسليح ذات التقنية العالية، المهام القتالية واللوجستية، وإمداد وتامين قوافل المؤلف والوقود، حراسة الشخصيات والسجون.

– تنفيذ عمليات عسكرية خاصة ضد أهداف منتقاة عند الضرورة ووفق برنامج سياسي معد لهذا الغرض ولإحداث تغيرات سياسية وإعلامية وعمليات دعائية ومخابراتية. ويجري الاستفادة هنا من التجهيزات والأسلحة وحتى الهويات التعريفية الخاصة بالجيش النظامية لتنفيذ هذه المهام والمتمثلة (بإدخال عربات وشاحنات مفخخة، عمليات تصفية جسدية لقيادات وطنية، إخلال الأمن في المناطق غير المضطربة)

– حماية المنشات النفطية وخطوط نقل النفط وحقوله وخزانات المياه ومحطات الكهرباء والماء وغيرها من المنشات، إضافة إلى توفير الحماية لمشركات الأجنبية العاملة في مجال إعادة الأعمار.

2/ تتضمن الخدمات غير المسلحة:

– تنظيم وتسليح وتدريب قوات الجيش والشرطة العراقية بغية سد النقص العددي والفراغ الأمني الذي لا تستطيع القوات النظامية الأمريكية إشغاله، إضافة إلى مهماتها في تقديم المشورة العسكرية والأمنية لقيادات المؤسسات الدفاعية والأمنية في العراق والشركات الاقتصادية العاملة في مجال إعادة الأعمار.

[1] أزهار عبد الله حسن الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 216، 217.

-السيطرة على مراكز عمليات الاتصالات وتحليل وجمع المعلومات.

ونجد أن هذه المهام الهدف منها تجنب المشاكل المهنية أثناء سير العمليات بعد احتلال العراق، كما أن في الوقت نفسه تعود على الأقل بفوائد عدة للإدارة الأمريكية منها: أنها شركة خاصة لا تنتمي إلى مؤسسة الجيش أو أي مؤسسة عسكرية أو مدنية خاصة ذات قيادة موحدة وتنفذ أهداف موحدة، بالتالي في لا يخضعون إلى المراقبة البرلمانية التي تخضع لها عادة الوكالات الحكومية العادية من جهة، كما يؤمن قيامها بمعظم المهمات القتالية الخطرة نوعاً من الضمانة ضد وقوع إصابات عسكرية حساسة من الناحية السياسية أي تخفيف الكلفة السياسية والبشرية للحرب خاصة وأنها ليست ملزمة كما هو الحال مع القوات النظامية بإبلاغ أهل المرتزقة في حال قتلهم بل يترك الأمر لأرباب العمل. [1]

كما يطلق المسئولون الأمريكيون على شركة بلاك ووتر (الشريك الصامت) حيث تصول وتجول في عرض العراق وطوله، هذا الشريك الذي قال عنه ديفيد بتريوس القائد الأمريكي في العراق أمام لجنة من مجلس النواب (الكونغرس) إن وجوده مهم جدا لتنفيذ المهمة الأمنية في العراق حيث أن بعض العمليات العسكرية المهمة في العراق ما كانت لتتم بدونه. [2]

إذن لا يقتصر الأمر على ما تقد ذكره، إذ تجدر الإشارة إلى إن الإدارة الأمريكية استعانت بشركة بلاك ووتر وغيرها من الشركات الأمنية لخلخلة نسيج بناء المجتمع العراقي وإثارة المزيد من الأحقاد فيه عبر قيامها بعمليات قتل ودمار وتطيير طائفي وعرقي، ولعل حادثة ساحة النسور في 2007 عندما قامت قوات تابعة لشركة بلاك ووتر بإطلاق نار أدى إلى مقتل 17 عراقي، وبررت هذا بأنه رد على هجوم تعرضت له في المنطقة المذكورة رغم نفي الشهود هذا الأمر، وهو ما دفع الحكومة إلى المطالبة بإيقاف عملها والخروج من العراق. [3]

لقد أصبحت شركة بلاك ووتر حاليا ينطبق عليها وصف احد المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية لدور هذه الشركات بأنها (جيش أمريكا الصغير) الذي يسد فراغا تركته الحكومة الأمريكية دون أن تعترف بذلك.

---

[1] برهان إبراهيم كريم،" شركة بلاك ووتر "، على الرابط: http://news.syrarose.com/dala/thum تاريخ التصفح: 2023/05/15.

[2] مشرف وسمي محمد الشمري، **مرجع سابق**، ص 329.

[3] أزهار عبد الله حسن الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 221.

المبحث الثالث: تقييم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

أصبحت اليوم الشركات الأمنية والعسكرية تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن، وذلك عبر تدخلاتها في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى، لذلك هنالك تداعيات لهذه الشركات وهذا ما سنعرفه بالإضافة إلى رؤية وضعها الحالي والمستقبلي.

المطلب الأول: تداعيات تنامي الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

هناك عدة تداعيات جراء تنامي أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهذه التداعيات تؤثر على الدول والمنظمات الدولية، ولعل من أهمها ما يلي: [1]

1 انتهاك حقوق الإنسان.

اتضح هذا الجانب في عمل شركات الأمن مع الانتهاكات التي ارتكبتها شركة "بلاك ووتر" الأمريكية بحق المدنيين في العراق، وحاليا تلاحق شركة "فاجنر" الروسية اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق مثل أفريقيا الوسطى، وشملت هذه الاتهامات منذ ديسمبر 2020، عمليات إعدام جماعي واعتقالات تعسفية وتعذيبا وتهجيرا قسريا للمدنيين، واستهداف عشوائي لمنشآت مدنية، واستهداف عاملين في المساعدات الإنسانية. وبهذا تستمر المخاطر الأخلاقية لاستخدام المتعاقدين، مع استمرار صعوبة المساءلة القانونية على مثل هذه الجرائم.

2 تسليع الصراع وتكثيفه.

إذ يتم تحويل الصراع إلى سلعة خاضعة إلى منطق السوق، ومع إغراق السوق بالمرتزقة، ينخفض سعر خدماتهم ويوظفهم مشترون جدد لحروب خاصة إضافية، ومن ثم فإن ميل الحرب الخاصة نحو التكثيف هو نتيجة لطبيعتها الاقتصادية. وفي عام 2017، اقترح مؤسس "بلاك ووتر"، إريك برنس، على إدارة دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية العاملة في أفغانستان واستبدالها بشركات أمن خاصة تحصل على تمويلها

---

[1] محمد بشندي، " دوافع تصاعد تسليع الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة "، للاطلاع على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6747/ تاريخ التصفح: 2023/05/15.

الخاص من خلال استغلال المناجم والثروة المعدنية في البلاد في مقابل فرض الأمن والقضاء على تمرد طالبان بيد أن هذا المقترح قد رفض بدعوى التكلفة السياسية العالية لمثل هذا القرار آنذاك.

3 صعوبات التحكم وفقدان السيطرة.

عادة ما تكون الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مستقلة وتتطلب مراقبة خارج الحدود الإقليمية وهو ما يمثل تحديا أمام العملاء المحليين فعلى سبيل المثال، كان لدى "فاغنر" حيز خاص مستقل كشفه هجوم عناصرها على مصنع غاز "كونوكو" في دير الزور بسوريا في فبراير 2018، الذي يقع ضمن سيطرة القوات الكردية الموالية لواشنطن، لذا هاجمها الجيش الأمريكي بضراوة ليقتل 200 من مقاتليها، وهو ما أدى إلى غضب موسكو، وهذا ما يستدعي ضرورة مراقبة تصرفات هذه الشركات خارج البلاد.

4 إضعاف سيادة الدول واستقلالها.

تكشف هذه الشركات مواطن ضعف بعض الدول، وتفاصيل الهياكل الأمنية والمؤسسية، وتصبح بمنزلة أدوات استخباراتية، إذ تنفذ الشركات الأمنية الخاصة أجندات الدول التابعة لها، وتملي شروطها على الحكومات الأضعف وتفرض خططا عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدولة باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف.

5 استنزاف موارد الدول المستهدفة.

في أحيان عديدة تحصل الشركات الأمنية الخاصة على امتيازات غير مستحقة، مثل حق استخراج المعادن والمواد النفطية، كما أنها تخلق بيئة تنافسية بين مثل هذه الشركات للتكالب على الامتيازات الاقتصادية والصفقات التجارية. [1]

[1] محمد بشندي، **مرجع نفسه.**

المطلب الثاني: الوضع الحالي والمستقبلي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تفرض نفسها بقوة اليوم، وأصبحت خدماتها تطلب بكثرة لذلك سنرى وضعها الحالي واهم التوصيات المستقبلية لتطور هذه الشركات.

أولا: الوضع الحالي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

نظرا لوقائع الوضع فإن القدرات وطبيعة الأعمال ونجاح الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة إلى جانب غياب التنظيم الفعال لا تزال تثير أسئلة مهمة.

هناك مسألة أساسية تتعلق بالمساءلة فالحكومات بما في ذلك قواتها المسلحة هي على الأقل مسئولة أمام هيئاتها التشريعية، كما تتحمل الشركات الخاصة مسؤولية قليلة أو لا تتحمل المسؤولية أمام الجمهور بل إنها محمية بدرجة ما من رقابة الحكومة، ولكن طالما أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تخدم أغراض القوى الكبرى وتدعم سياسات هذه الدول، فليس من المحتمل أن تهتم أي قوة كبرى بخلق قيود قانونية، كما أن الشركات الأمنية العسكرية الخاصة ليست هي الشركات التي يتخيلها منتقدوها في كثير من الأحيان، في الواقع يتم تقييدهم من خلال العديد من المؤثرات بداية من حكومتهم والحكومة التي تعمل فيها. [1]

كما أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة راسخة بقوة ليس من الممكن محاولة فرض حظر تام على خدماتها وإن الإدارة السيئة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لها عواقب إنسانية مأساوية، كما أن سياسات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الناجحة قد تزيد من فعالية التكلفة وجدوى التدخل العسكري، كما تلعب الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دورا ثابتا في جيوش الدول المتقدمة، كما تشارك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بعمق في الأعمال العسكرية بحيث يصعب القضاء عليها علاوة على ذلك فإن إساءة استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لها عواقب إنسانية كبيرة، كما تجدر الإشارة إلى انه من المهم للغاية تقييد النشاطات غير المشروعة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مثل إساءة استخدام السلطة والأفراد واستغلال الموارد والفساد والمراقبة السرية. [2]

---

[1] سامية بن حجاز ، **مرجع سابق**، ص 354.

[2] **المرجع نفسه**، ص 356.

ويستند الاتجاه الرئيسي للعديد من محاولات السيطرة أو القضاء على الشركات العسكرية الخاصة على الاعتقاد الخاطئ بأنهم يشكلون انحرافا يجب وضعه في المسار الصحيح، لكن نمو الشركات العسكرية الخاصة قد يكون جزء من اتجاه أوسع، ويقترح مارك دوفيلد أنه في حين أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تزدهر محليا ودوليا، إلا أنها لا تمثل سوى فواعل قليلة في الاتجاه العام نحو خصخصة الأمن، وهذه الطريقة فإن ظهور الشركات العسكرية الخاصة هو نتيجة لانتشار واسع النطاق نحو الخصخصة وإعادة هيكلة ليبرالية جديدة لنشاط الدولة من المؤكد أنه إذا تغير دور الحكومات، بما في ذلك خصخصة وظائف الرعاية الاجتماعية والمهام الأمنية فان ذلك ينعكس أيضا على السياسة الخارجية.

كما يضيف James Woods بأنه مع مرور الوقت يمكن للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أن تصبح أقوى من بعض الدول ذات السيادة التي يتم التعاقد معها لحمايتها، إلا أن ذلك يبدو غير مرجح لسببين أساسيين فمن ناحية فإن القوة العسكرية الفعلية لهذه الشركات ضئيلة للغاية مقارنة بالقوات المسلحة الوطنية ومن ناحية أخرى فإن النجاحات العسكرية التي حققتها الشركات العسكرية الخاصة قد حدثت في أماكن لا سيما إفريقيا، حيث كانت المعارضة العسكرية المنظمة ضعيفة أو غائبة تماما. [1]

إذن فهذه الشركات الأمنية الخاصة أصبحت مفروضة اليوم ووضعها اليوم أصبح قانونيا سواء عند الدول أو المنظمات الدولية.

ثانيا: توصيات بشان مستقبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

1 إن بنية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تجعل من الضروري إنشاء هيكل سياسي دولي ملزم لتنظيم هذه الشركات، إذ يوضح تاريخ عدم فعالية التنظيم المحلي وحده كأداة للسياسة، ونظرا لان العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لديها تكوينات مرنة تمكنها من تجنب التنظيم المحلي، فان تدابير السياسة الفعالة لتنظيم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ستشمل الالتزام الدولي، وقد تتخذ اللوائح الدولية الملزمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة شكل معاهدات متعددة الأطراف ملزمة تتفق بموجبها العديد من الدول على الحد الأدنى من المعايير الواجب فرضها على هذه الشركات، وقد تشمل هذه المعايير: [2]

[1] سامیية بن حجاز، **مرجع سابق،** ص 355.

[2] **المرجع نفسه،** ص ص 359، 360.

– امتثال الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بالقانون الإنساني الدولي.

– إلزام شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة بمدونة قواعد سلوك محددة من قبل احترام القوانين والمواثيق الدولية.

– معايير لتحديد تضارب المصالح أي وصف لأنواع الأنشطة التي يمكن اعتبارها تضاربا في المصالح لشركة مقرها الرئيسي في بلد قد وقعت التصديق على المعاهدة.

– توفير معلومات موثوقة وحديثة ومحددة عن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (كالاحتفاظ بهذه المعلومات في سجل وطني)

– مواكبة نمو الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتطورها. [1]

– يجب أن تحظى أي معاهدة تحاول تنظيم المرتزقة بقبول واسع من الدول التي تستضيف والبلدان التي تستخدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ودون هذا الإقرار سيكون من الممكن للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أن تعيد تحديد موقعها إلى البلدان التي ليست طرفا في المعاهدة ومواصلة تجنب التنظيم وسيختلف إطار السياسة المقترح عن وثيقة مونترو من حيث انه سيضع صراحة المعايير التي يتم بموجبها تحديد تضارب المصالح، كما انه سيحدد المعايير الدنيا لمدونة قواعد السلوك وسيكون ملزما قانونيا، إذ يجب أن يكون الإطار الذي تم إنشاؤه ملزما من الناحية القانونية، لأنه بدون هذا الالتزام لن يكون لدى الدول المضيفة ولا البلدان الأصلية حافز لتنفيذ شروط المعاهدة. [2]

2 يصعب حاليا الحصول على معلومات حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وعلى الرغم من أن المعلومات قد تكون متاحة حول المجموعة الأكبر إلا انه نادرا ما تقدم تفصيلا عن عمليات أمنية وعسكرية خاصة، كما أن نقص المعلومات يجعل من الصعب وضع سياسة قوية وتتمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الحكومات من خلالها التغلب على هذا التحدي في إشراك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العمليات

[1] الحامدي عيدون، **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023) ص 230.

[2] سامبية بن حجاز، **مرجع سابق**، ص 360.

التنظيمية، وتمتلك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة معلومات حول الحد الأدنى من المهارات المطلوبة للموظفين والتدريب الذي يجب أن يتلقاه الموظفون والحد الأدنى لمعايير المعدات التي ينبغي السماح بها في هذا المجال حيث يمكنهم استخدام هذه المعلومات لوضع مدونة قواعد سلوك واقعية تحدد قواعد ومعايير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. [1]

[1] سامبية بن حجاز، **مرجع سابق،** ص ص 360، 361.

الفصل الثالث: نماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل والذي كان معنون بنماذج حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وعليه فان هذه الشركات الأمنية أصبحت اليوم تطلب خدماتها بشكل كبير من طرف الدول، خاصة في الدول التي تشهد نزاعات، وعليه من خلال محتوى هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر شركة فاغنر احد أهم الشركات الأمنية تدخلا في العالم خاصة في الدول الإفريقية، فقد تدخلت في النزاع السوري داعمة للقوات الروسية، كما تواجدت في ليبيا بطلب من خليفة حفتر، وعليه تستخدم روسا شركة فاغنر حيث تضفي الطابع الرسمي عليها إذا نجحت ويتم التخلي عنها إذا ارتكبت جرائم وفشلت.
- كان لشركة بلاك واتر الدور الكبير في احتلال العراق فقد اعتمدت إليها الإدارة الأمريكية، وينطبق عليها وصف احد المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية لدور هذه الشركات بأنها (جيش أمريكا الصغير) الذي يسد فراغا تركته الحكومة الأمريكية دون أن تعترف بذلك.
- إن عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أصبحت مفروضة اليوم ووضعها اليوم أصبح قانونيا ولها تداعيات على حقوق الإنسان والدول كما تنتهك موارد الدول.

الخاتمة

بعد دراسة خوصصة الأمن في العلاقات الدولية وبالتركيز على دور الشركات الأمنية الخاصة كلاعب جديد في النظام الدولي الراهن، وانطلاقا من الإشكالية المطروحة بما هو الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كإطار لخصخصة الأمن في العلاقات الدولية؟ وعليه أصبحت هذه الشركات من أهم الفاعلين المؤثرين من غير الدول والمنظمات الدولية من جهة، والتطفل على الوظائف التقليدية للدول في مجال الأمن والدفاع من جهة أخرى، وتختلف خدمات الشركات الأمنية المقدمة فمنها الشركات التي توفر أعمال الميدان العسكري وتركز على العمل التكتيكي، بالإضافة إلى شركات الاستشارة العسكرية والتدريب، وهنالك الشركات التي تقوم بالإمداد والأعمال اللوجستية.

✓ نتائج الدراسة.

لذلك من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1 يعتبر الأمن احد أهم أهداف الدول تسعى لتحقيقه وعليه تضمن سيادتها، ومع نهاية الحرب الباردة والتطورات الحاصلة خاصة مع زيادة درجات العولمة والاتجاه نحو الخصخصة أصبحت هناك شركات أمنية خاصة هدفها تحقيق الأمن مع الدولة.

2 اختلف دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية عما كان في السابق، فأصبحت تؤدي دورا أكبر في منظومة العلاقات الدولية كفاعل دولي غير حكومي، ويظهر هذا الدور المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية في نتائج أعمال هذه الشركات لعملائها من الدول والمنظمات الدولية.

3 الشركات الأمنية الخاصة أصبحت تشتمل على تقديم خدمات متخصصة مثل الخدمات القتالية، التخطيط التدريب، إدارة الأزمات، الاستخبارات، الدعم والمساعدة اللوجيستية والتقنية، وأصبحت هذه الشركات متواجدة في جميع أنحاء العالم سواء في مناطق السلام أو مناطق النزاع، يتم استئجار وتوظيفها من طرف الحكومات، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، وحتى المتمردين.

4 إن من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، هو سعي الدول لتقليص إنفاقها على الأمن والإنفاق العسكري من جهة، ورغبة بعض الحكومات في التخفي عند ارتكاب جرائم حرب وراء هذه الشركات.

5 لعبت العديد من العوامل دورا في ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فالحروب والنزاعات التي نشأت بعد الحرب الباردة وفرت أرضا مناسبة للفواعل الخاصة بجانب الجيوش الوطنية وسمحت للدول التي لا ترغب أو لا تستطيع التدخل في هذه النزاعات باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

6 للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة العديد من المجالات فهي تتدخل في النزاعات أو حالات الكوارث الطبيعية، كما أن هنالك الآلاف من هذه الشركات أهمها: فانغر الروسية، وبلاك وتر الأمريكية، كما أن هذه الشركات لها أهداف إستراتيجية تستعين بها الدول لتحقيق مصالحها.

7 تعتبر شركة فاغنر احد أهم الشركات الأمنية تدخلا في العالم خاصة في الدول الإفريقية، فقد تدخلت في النزاع السوري داعمة للقوات الروسية، كما تواجدت في ليبيا بطلب من خليفة حفتر، وهذه الشركة خاصة تحسب على روسيا.

8 كان لشركة بلاك واتر الدور الكبير في احتلال العراق فقد اعتمدت إليها الإدارة الأمريكية، وينطبق عليها وصف احد المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية لدور هذه الشركات بأنها (جيش أمريكا الصغير) الذي يسد فراغا تركته الحكومة الأمريكية دون أن تعترف بذلك.

9 لقد انتهكت الشركات الخاصة العديد من القوانين وارتكبت جرائم إنسانية ولم يتم محاسبتها، وهذا هو هدف الدول التي ساهمت في إنشاء هذه الشركات لكي تتهرب من المحاسبة.

✓ اقتراحات.

وبناءا على النتائج السابقة يمكن اقتراح ما يلي:

- إعادة تنظيم الأطر القانونية التي تحكم نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك بسن تشريعات للسيطرة عليها، وتحديد عقود موظفيها، وتحميلها المسؤولية القانونية في حالة انتهاكها حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.

- إنشاء آلية دولية لتسجيل الشركات العسكرية والأمنية المتواجدة حول العالم ومراقبة أنشطتها.

- القيام بالتحقيق الجاد في الانتهاكات التي ترتكبها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، أو تكون طرفا فيها مع ضمان محاكمة المتورطين في تلك الانتهاكات والجرائم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ **الكتب**

1 احمد حسن الحاج علي، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، (مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2007)

2 بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية** تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)

3 جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)

4 شبر رافع خضر صالح وآخرون، **الشركات الأمنية في العراق وضعها القانوني وإجراءات مقاضاتها**، (العراق: سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، 2016)

5 عكروم ليندة، تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)

6 غريفيثس مارتن، أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** تر: مركز الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)

7 كامل مجدي، **بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الأمريكية**، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2008)

8 مسعود عبد الله محمود، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية** (ليبيا: دار الكتب الوطنية 2006)

9 ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)

✓ **المجلات والدوريات**

- **باللغة العربية.**

1 بلباي إكرام،" الإطار الدولي العام للشركات الأمنية الخاصة "، في أعمال الندوة الوطنية حول: " الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية "، (31 جانفي 2021)

2 بن سعيد مراد، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 01 (جويلية 2011)

3 بوسماحة نصر الدين، " الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة" الوجه الأخر لعودة المرتزقة "، **مجلة العلوم الإنسانية** المجلد 07، العدد 02.

4 بوعيشة مراد، بن فردية محمد،" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا: شركة فاغنر الروسية "، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01، (2022)

5 ترويستكا جوليا، " فانجر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء "، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد 24، (2017)

6 جراية الصادق، مكي حفيظة، " خوصصة الأمن في السياسة الدولية: دراسة في الدوافع والتبعات "، مداخلة في الندوة الوطنية حول: **الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية**، (31 جانفي 2021)

7 الحربي سليمان عبد الله،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

8 الحفاجي علي حمزة عسل،" التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية "، **مجلة جامعة بابل العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 06، (2014)

9 حموم فريدة، طهراوي عبد العزيز، " دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية :أنغولا أنموذجا "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، (2020)

10 الحيالي أزهار عبد الله حسن،" شركة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الأمريكي في العراق "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 09، (2011)

11 خلف الله فوزي، رياحي الطاهر، " الوضع القانوني لشركة فاغنر في النزاع المالي على ضوء قواعد القانون الدولي" **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 02 (ديسمبر 2022)

12 دمدوم رضا،" قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: **حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 29، 30 افريل 2008.

13 رياحي الطاهر،" أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، (جوان 2017)

14 زغادي محمد جلول،" اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 10، العدد 03.

15 سلخ محمد لمين، هويدي سامية،" الدور الاستراتيجي للشركات الأمنية الخاصة وفقا للقوانين الوطنية والدولية " مداخلة في أعمال الندوة الوطنية حول: **الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية**، 31 (جانفي 2021)

16 سوزي رشاد، " إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية الإنمائية "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 09، (جانفي 2021)

17 الشمري مشرف وسمي محمد،" حماية السكان المدنيين في العراق من الشركات الأمنية الخاصة في ظل الاحتلال، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** "، المجلد 10، العدد 04، (2011)

18 صعايده محمد بركات، " دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية " **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، المجلد 07، العدد 01، (2022)

19 صعايده محمد بركات، " دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية " **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، المجلد 07، العدد 01، (2022)

20 عرسان خديجة،" الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد 01، (2012)

21 علي حسن الحاج احمد، "خصخصة الأمن الدور التنامي للشركات لعسكرية والأمنية الخاصة "، **دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 123، (2007)

22 عيساوي آمنة، " خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2021)

23 غازلي عبد الحليم،" الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا: الخلفيات والمحاذير "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34، العدد 01 (2020)

24 غوروجو كوتلوهان، بونياد آرزو،" مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية "، **مجلة رؤية تركية**، مركز سيتا للدراسات المجلد 09، العدد 02، (2020)

25 فخار هشام، " خصخصة الحرب مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب "، **مجلة صوت القانون**، المجلد 08، العدد 02 (2022)

26 قوي بوحنية، " شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، (12 افريل 2015)

27 لعيساوي كريمة،" دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة " فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 09، العدد 01، (2022)

28 مرغني بدر الدين، نهائلي رابح، " السلم والأمن الدولي في ظل الشركات الأمنية الخاصة، مداخلة في الندوة الوطنية: الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية "، (31جانفي 2021)

29 مولانا أحمد،" شركة فاغنر الروسية: النشأة والدور والتأثير"، **المعهد المصري للدراسات** (03 فيفري 2021)

30 نجاح شمس الهدى، طويل نسيمة،" تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فانغر في ليبيا "، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، (2022)

- **باللغة الأجنبية.**

1 STONE Marianne, "Security According to Buzan: A omprehensive Security analysis", Groupe d’Etudes et d’Expertise “Sécurité et Technologies” GEEST-2009,

✓ **المذكرات والرسائل الجامعية**

1 بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)

2 البح سمير، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط: بين الفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020)

3 بلغالم آمال، **الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الاثنية عبر الحدودية**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022)

4 بن حجاز سامية، **حوكمة عملية بناء السلام: دور الشركات الأمنية الخاصة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020)

5 جمال محمد الصالح، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة** أطروحة دكتوراه، (جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019)

6 جمال محمد الصالح، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2019)

7 حصيد سامي، **الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان**، رسالة ماجستير (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)

8 زاوي رابح، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019)

9 الشاوي نغم حمد علي موسى، **المسؤولية الجزائية عن جرائم شركات الحماية الأمنية**، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت العراق، القانون العام، 2010)

10 عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)

11 عيدون الحامدي، **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023)

12 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)

13 قوجيلي سيد أحمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)

➢ **المواقع الالكترونية.**

1 بشندي محمد، " دوافع تصاعد تسليع الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة "، للاطلاع على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6747/

2 جصاص لبنى،" المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "، الحوار المتمدن، العدد 2837، ، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

3 حنفي خالد،" ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول "، 2015، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:978732feid:7520

4 علو أحمد،" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهمات مختلفة "، رابط الاطلاع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

5 عاصي لميس، " أبرز شركات الأمن الخاصة حول العالم: حجمها وأرباحها، **صحيفة العربي الجديد** "، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk

6 كريم برهان إبراهيم،" شركة بلاك ووتر "، على الرابط: http://news.syrarose.com/dala/thum

7 تقارير الجزيرة، " بلاك ووتر وفاغنر وبلاك شيلد، شركات عسكرية خاصة تعبث بالأمن العربي "، مركز الجزيرة الرابط: https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2020/12/29

8 --، " الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012 "، موجهة إلى الأمين العام على الرابط: https://www.icoca.ch/sites/all/themes/icoca/assets/icoc_arabic3.pdf

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال.	الصفحة

فهرس المحتويات